جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بسوهاج

وَقْفَةٌ مَعَ الخَطِيبِ القَزْوِينِيِّ فِى بَعْضِ شَوَاهِدِ الإِيضَاحِ

(شواهدِ علمي البيانِ و البديعِ)

دكتـــــــور
صلاح حبيب سليمان
الأستاذ المساعد بقسم البلاغة والنقد بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله، وصحبه، والتابعين ، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعـــد،،،،

فإن عِلْمَ البلاغةِ علمٌ يَسْتَعْصِي أنْ يُبوحَ بأسْرَارِهِ دفعةً واحدةً ، وزَلَّةُ الفكرِ فيه كزَلَّةِ اللسانِ في غيرِه ؛ ولذلك فلا ينبغي للقائمين عليه ، والمشتغلين به ، أن ينظروا لكلام غيرهم نظرتهم للمسلمات التي لا تُرد ، أو الحقائق التي لا تُعارض ، وإنما ينبغي عليهم أن يتأملوه ، ويتدبروه ، ثم يقبلوا منه ما يجدونه موافقاً للاصطلاح ، ويردوا منه ما خالفه ، وهذا إن فعلناه فلن يكون أمراً مستحدثاً ، أو بدعاً مستنكراً ، كيف وقد كان السلف – رضوان الله عليهم – يفعلونه؟ فقد فعله إمام البلاغيين عبد القاهر الجرجاني (تـــ ٤٧١ أو ٤٧٤ هـــ رحمه الله) في كتابيه : أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، حيث كان يتعرض كثيراً لآراء سابقيه بالنقض، والتفنيد، والبناء، والتكميل، وكذلك فعله الخطيب القزويني نفسه (ت ٧٣٩ هـــ رحمه الله) في تلخيصه للجزء الخاص بعلوم البلاغة من كتاب " مفتاح العوم " لأبي يعقوب السكاكي(ت ٦٢٦ هـــ رحمه الله) ، وفي إيضاحه الذي شرح به هذا التلخيص ، ثم فعل الشرَّاح من بعده مثل ذلك في شروحهم وحواشيهم لتلخيص المفتاح ، ثم جاء من بعدهم لفيف من علماء البلاغة المحدثين الذين ساروا في نفس الدرب، ولكن إن كان هذا جائزاً لكل باحث في كل عصر ، فلا بد من التأني ، والتأمل ، وطول النظر ، و عدم الانسياق وراء النظرة العُجلَى في مناقشة آراء الآخرين .

ومن هذا المنطلق عزمت على أن أقوم بهذه الدراسة التي تتناول شواهد الإيضاح في علمي البيان والبديع، التي لم يكن الخطيب موفقاً في الاستشهاد بها في مواضعها التي وردت فيها، بعد أن كنت قد وقفت طويلاً أثناء قراءتي وتدريسي هذا الكتابَ عند هذه الشواهد ؛ لأنني لم أقنع بالاستشهاد بها للقاعدة التي وردت فيها؛ لأضم هذه الدراسة لأخت لها سابقة كانت مع بعض شواهد الفصاحة والبلاغة وشواهد علم المعاني.

ونظراً لأن هذا الكتاب لم تقم حوله دراسات قديمة مثل التي قامت حول التلخيص سوى شرح ضعيف، أشار إليه الشيخ / عبد المتعال الصعيدي في بغيته ـــ كما سنرى في التمهيد إن شاء الله تعالى – فقد رجعت إلى شروح التلخيص قبل أن أتعجل في الحكم على الخطيب بخطأ الاستشهاد بتلك الشواهد، فوجدت أن بعضاً منها كان الخطيب قد استشهد به في التلخيص ، وبالتالي فقد ناقشه الشُّرَّاح أو بعضهم فيها ، وخطأوه في الاستشهاد بها ، وبعضها لم يتعرض له أحد منهم ، إما لأنهم وافقوا الخطيب في الاستشهاد بها ، أو لم يتنبهوا لخطأ الاستشهاد بها في الموضع الذي وردت فيه ، أو كان الشاهد مما استقل به الإيضاح ، ولم يذكر في التلخيص ، فدعاني ذلك إلى أن أضم الشواهد التي لم يفند أحد من القدماء أو المحدثين استشهاد الخطيب بها، إلى الشواهد التي أجمعوا على تخطئته

فيها ، والشواهد التي كانت حجة المدافعين عنه ضعيفة، وأجعل ذلك كله مادة لهذه الدراسة ، داعياً الله عز وجل أن يجنبني التطاول والزلل ، وأن يجعل لهذه الدراسة نصيباً في معالجة بعض جزئيات هذا الكتاب القيم ، الذي لا يستغني عنه باحث في هذا العلم ، ولا يمكن له .

هذا وقد قدمت لدراستي هذه بمقدمة وتمهيد ، أشرت فيهما إلى سبب اختيار هذا الموضوع ، ثم عرَّفت بالخطيب القزويني وبكتابه ، وبأهم الدراسات التي دارت حول هذا الكتاب في القديم والحديث ، ثم عرضت دراستي لهذا الموضوع في فصلين : خصصت الأول منهما لشواهد علم البيان ، والثاني لشواهد علم البديع ، ثم ذيلتهما بخاتمة دونت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج، وأعقبت الخاتمة بفهرس لأهم مصادر البحث ومراجعه ، وآخر للموضوعات .

﴿ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ الأعراف : ٨٩ .

تمهيـــــــد

الخطيب القزويني

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي ابن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف بن أبي دلف العجلي الشاعر، أبو المعالي، قاضي القضاة، جلال الدين القزويني ، الشافعي ، العلامة .

أصله من قزوين ، ومولده بالموصل سنة ست وستين وستمائة ، واشتغل وتفقه ، حتى ولي قضاء ناحية بالروم ، وهو دون العشرين ، ثم قدم دمشق ، واشتغل بالفنون ، وأتقن الأصول ، والعربية ، والمعاني والبيان ، وكان فَهِماً ، ذكياً ، فصيحاً، مُفَوَّهاً، حسن الإيراد ، جميل المحاضرة ، حسن الملتقى ، جواداً ، حلو العبارة، حاد الذهن ، منصفاً في البحث، وكان حسن الخط، أديباً، بالعربية ، والتركية ، والفارسية ، سمحاً ، كثير الفضائل ، كبير الذقن ، موطأ الأكناف ، جم الفضيلة ، ويقال : لم تكن لأحد من القضاة مترلة عند سلطان تركي نظير مترلته .

ولي خطابة جامع دمشق ، ثم طلبه الناصر ، وقضى ديناً كان عليه ، وولاه قاضياً بالشام ، ثم طلبه إلى مصر ، وولاه قضاءها ، فأصبح الحاكم بالديار المصرية ، وأعمالها ، وبلادها ، وجندها ، وضواحيها ، وسائر الممالك المضافة إليها ، بالولاية الشرعية ، إحدى عشرة سنة ، فصرف أموال الأوقاف على الفقراء والمحتاجين ، وعظم أمره جداً ، وكان للفقراء ذخراً وملجأً ، ثم أعيد إلى قضاء دمشق، ففرح به أهل الشام، لكنه لم يقم بها إلا قليلاً ، حيث أصابه فالج ، فمات منه ، وكان ذلك في خامس عشر جمادى الأخرة سنة تسع وثلاثين وسبعمائة للهجرة .

أخذ – رحمه الله – عن الأيكي، وسمع الحديث من العز الفاروثي وغيره ، وخرَّج له البرزالي جزءاً من حديثه وحدَّث به، وتخرج على يديه الكثيرون [1] .

١ــ الأيكي ، ويقال له الأيجي نسبة إلى "أيج" بإيران ، وهو : العلامة شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد الفارسي الشافعي، كان فقيهاً، صوفياً، ورد دمشق، ودرس بالغزالية، وشرح منطق مختصر ابن الحاجب ، ثم سافر إلى مصر ، وولي مشيخة الشيوخ بها، فتكلم فيه الصوفية، فخرج منها، وعاد إلى دمشق ، فتوفي بالمزة يوم الجمعة قبيل العصر ثالث شهر رمضان سنة ٦٩٧ هـــ عن سبعين سنة، و الفاروثي هو : أحمد بن إبراهيم بن عمر، أبو العباس، عز الدين، الواسطي، الفاروثي: مقرئ شافعي ،كان شيخ العراق في عصره، والفاروثي نسبة إلى "فاروث" قرية على دجلة بالعراق، ولد سنة٦١٤هـــ بواسط، وتوفي بها سنة٦٩٤ هـــ، وله من المؤلفات: إرشاد المسلمين لطريقة شيخ المتقين، و البرزالي هو: أبومحمد علم الدين بن محمد بن يوسف بن محمد بن أبي يداس البرزالي الإشبيلي، ثم الدمشقي، محدث، مؤرخ، أصله من إشبيلية، ومولده بدمشق، ونسبته إلى " برزالة " من بطون البربر ، زار مصر والحجاز ، وكان فاضلاً في علمه وأخلاقه ، حلو المحاضرة ، توفي محرماً في خليص (بين الحرمين) سنة ٧٣٩ هـــ ، وله من=

ترك من التصانيف: تلخيص المفتاح في المعاني والبيان ، و إيضاح تلخيص المفتاح ، والسور المرجاني من شعر الأرجاني [1] .

أما الإيضاح ، فهو عبارة عن شرح وتوضيح للتلخيص الذي كان - رحمه الله - قد لخّص به الجزء الخاص بعلوم البلاغة من كتاب :" مفتاح العلوم " لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦ هـ رحمه الله)، وقد ضمَّنه الخطيب ما خلا منه كتاب التلخيص من كلام الشيخين : عبد القاهر ، والسكاكي- رحمهما الله - وكلام غيرهما، كما أشار هو في مقدمة هذا الكتاب، حيث قال: " أما بعد ... فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها ، ترجمته بـ "الإيضاح" ، وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته تلخيص المفتاح ، وبسطت فيه القول ؛ ليكون كالشرح له ، فأوضحت مواضعه المشكلة ، وفصلت معانيه المجملة ، وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم ، وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله في كتابيه : دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة ، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما ، فاستخرجت زبدة ذلك كله، وهذبتها، ورتبتها، حتى استقر كل شيء منها في محله ، وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري و لم أجده لغيري ، فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم " [2] .

و لم ينل هذا الكتاب- كما أشرت في المقدمة- من الدراسة ما ناله التلخيص، حيث لم يقم أحد من البلاغيين القدامى ممن اعتنوا بالتلخيص بشرحه، أو إيضاحه ، أو تلخيصه ، أو عمل أي دراسة مماثلة للدراسات التي دارت حول التلخيص، إلا شرحاً ضعيفاً للأقسرائي (ت ٧٧١ هـ) ، أشار

=المؤلفات: الوفيات، والشروط. راجع: طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي٨/ ١١٤،ت د/ محمود محمد الطناحي، و د/عبد الفتاح محمد الحلو، ط: هجر للطباعة والنشر، ط/ ثانية١٤١٣هـ، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد١ / ٣٠ تـ د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر: مكتبة الرشد بالسعودية١٤١٠ هـ -١٩٩٠م، وتذكرة الحفاظ للذهبي١/ ٦٠، ت/ زكريا عميرات، ط: دار الكتب العلمية ببيروت، ط/ أولى١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م، والأعلام للزركلي٥/١٨٢، ط: دار العلم ببيروت.

١ـ راجع : الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٤ / ٦ ، طبعة : الهند ١٣٥٠ هـ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١ / ١٥٦، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر : المكتبة العصرية ببيروت ، وصبح الأعشى للقلقشندي ١٤ / ٣٤٩، ت د / يوسف علي الطويل ، ط : دار الفكر بدمشق ، ط/ أولى ١٩٨٧ م ، و النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ٢ / ٢٨٨ ، ٣ / ٦٨ ، ط : دار الكتب المصرية، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ٦ / ١٢٢ ، نشر : المكتب التجاري للطباعة والنشر ببيروت ، والأعلام ٦ / ١٩٢ .

٢ ـ راجع : الإيضاح ١ /١٦، تحقيق د / محمد عبد المنعم خفاجي ، ط / دار الجيل ، بيروت ، ط / ثالثة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

إليه الشيخ / عبد المتعال الصعيدي في بغية الإيضاح [1].

وفي العصر الحاضر ظهرت للكتاب بعض التعليقات والتحقيقات، من أهمها: بغية الإيضاح للشيخ/ عبد المتعال الصعيدي، وتحقيق الإيضاح للدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي، وتحقيقه لـ / إبراهيم شمس الدين ، كما ظهرت بعض الدراسات التي عالجت بعض جوانبه ، مثل : الآيات القرآنية في كتاب الإيضاح " مواطن الاستشهاد ومسائل الخلاف" رسالة ماجستير بجامعة الأزهر ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م ، للباحث / محمود الزين بن أحمد،و: دراسات بلاغية في الآيات القرآنية من كتاب الإيضاح د / أحمد عبد الجواد عكاشة ، و:استدراكات الصعيدي على الإيضاح في مسائل البيان " رسالة ماجستير للباحث / سلمان بن محمد القرني ، بجامعة أم القرى ١٤٢٩ هـ .

والآن إلى موضوع الدراسة :

---

١ ـ راجع : بغية الإيضاح د / عبد المتعال الصعيدي ١/ ٧ ، نشر : مكتبة الآداب بالقاهرة ، والأقسرائي هو : جمال الدين محمد بن محمد بن محمد الأقسرائي ،كان عالماً، فاضلاً، تقياً ، نقياً ، عارفاً بالعلوم العربية والشرعية والعقلية ، وقد درس فأفاد ، وصنف فأجاد ، وانتفع به كثير من الفضلاء ، وتخرج عنده جمع من العلماء ، كتب حواشي على الكشاف ، وصنف شرح الإيضاح ، وشرح الأنموذج في الطب. وراجع : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاشكيري زادة ١/ ١٤، ط : دار الكتاب العربي ببيروت ، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م ، وطبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأندروي ص٢٩٣ ، تحقيق / سليمان بن صالح الخزي ، نشر : مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ، ط / أولى ١٩٩٧ م .

الفصل الأول

وقفة مع الخطيب في بعض شواهد علم البيان

ولنا معه في هذا الفصل ثلاث عشرة وقفة ، ست في التشبيه، وأربع في المجاز المرسل ، وثلاث في الاستعارة .

وإلى تفصيل هذه الوقفات :

الوقفة الأولى :

ونقفها معه في بعض الأمثلة التي أوردها للتشبيه باعتبار طرفيه من حيث الحسية والعقلية، يقول : " أما طرفاه فهما إما حسيان ، كما فى تشبيه الخد بالورد ، والقد بالرمح ، والفيل بالجبل ، فى المبصرات ، والصوت الضعيف بالهمس فى المسموعات ، والنكهة بالعنبر فى المشمومات ، والريق بالخمر فى المذوقات ، والجلد الناعم بالحرير فى الملموسات ، وإما عقليان ، كما فى تشبيه العلم بالحياة ، وإما مختلفان والمعقول هو المشبه ، كما فى تشبيه المنية بالسبع ، أو بالعكس ، كما فى تشبيه العطر بخلق الكريم " [1] .

والأدق أن يقول- كما ذكر بهاء الدين وسعد الدين رحمهما الله - والنكهة بريح العنبر؛ لأن النكهة: رائحة الفم، فيجب أن تشبَّه برائحة العنبر، وليس بالعنبر نفسه، ويكون الوجه حينئذ: الطيب في كلٍ، أو يقول: والفم بالعنبر ؛ فيشبه الذات بالذات ، ويكون الوجه: طيب الرائحة في كلٍ ، ثم إن عد تشبيه الريق بالخمر من قبيل المذوقات فيه نظر؛ إذ الريق لا يشبه بالخمر فى الطعم ، وإنما يشبه بها إذا أريد تشبيه الطرب الحاصل بالريق بنشوة الخمر، ويكون الوجه حينئذ عقليًّا وجدانيًّا ،لا حسيًّا ... وقد يعترض عليه فى تشبيه العطر بخلق الكريم بأمرين: أحدهما : أن العطر لا يشبه بالخلق ، و إنما تشبه رائحته بالخلق ، وأن العطر نفس الطيب، لا رائحته ، والثانى : أن هذا من قلب التشبيه ؛ لأن خلق الكريم هو الذى يشبه بالعطر [2] .

الوقفة الثانية :

ونقفها معه عند نقله عن عبد القاهر الاستشهاد لوجه الشبه المركب فى الهيئات الساكنة التى يصحبها بعض أوصاف الجسم بقول الأخيطل فى وصف هيئة المصلوب :

كَأَنَّهُ عاشِقٌ قَد مَدَّ صَفْحَتَهُ ... يَومَ الوَدَاعِ إِلى تَوديعِ مُرتَحِلِ

---

١ ـــ راجع : الإيضاح ٤ / ٢٩ ، والتلخيص للخطيب ص ٢٤٣ ، ضبط وشرح / عبد الرحمن البرقوقي ، ط : دار الفكر العربي .

٢ ـــ راجع : المطول لسعد الدين التفتازاني ص ٣١٢ ، نشر : المكتبة الأزهرية للتراث ، والمختصر لسعد الدين ص ١٧٩، ط : دار الفكر ، ١٤١١ هـ ، وعروس الأفراح لبهاء الدين السبكي " ضمن شروح التلخيص" ٣ / ٣٠٧، نشر : دار الإرشاد الإسلامي ببيروت .

أو قائمٌ مِن نُعَاسٍ فيه لُوثَتُهُ مُوَاصِلٌ لِتَمَطِّيهِ مِنَ الكَسَلِ [1]

وبقول دعبل الخزاعى فى نفس الغرض :

لَم أَرَ صَفّاً مِثلَ صَفِّ الزُّطِّ تِسعينَ مِنهُم صُلِبوا فِي خَطِّ
مِن كُلِّ عالٍ جِذعُهُ بِالشَّطِّ كَأَنَّهُ فِي جِذعِهِ المُشَطِّ
أَخو نُعاسٍ جَدَّ فِي التَمَطّي قَد خامَرَ النَومَ وَلَم يَغِطِّ [2]

وبقول ابن الرومى فى وصف مصلوب أيضًا :

كأنّ له في الجوِّ حبلاً يبوعُهُ إذا ما انقضى حبلٌ أُتيح له حَبْلُ [3]

حيث لخص تحليل عبد القاهر لهيئة المصلوب في البيت الثاني من بيتي الأخيطل بقوله : " والتفصيل فيه أنه شبهه بالمتمطى إذا واصل تمطيه مع التعرض لسببه، وهو اللُّوثة والكسل فيه، فنظر إلى هذه الجهات الثلاث، ولو اقتصر على أنه كالمتمطى كان قريب التناول؛ لأن هذا القدر يقع فى نفس الرائى للمصلوب ابتداءً؛ لأنه من باب الجملة " [4].

ونص عبد القاهر:" ولم يلطف إلا لكثرة ما فيه من التفصيل، ولو قال: كأنه متمط من نعاس، واقتصر عليه، كان قريب المتناول؛ لأن الشبه إلى هذا القدر يقع فى نفس الرائى المصلوبَ، لكونه من حد الجملة، فأما بهذا الشرط، وعلى هذا التقييد الذى يفيد به استدامة تلك الهيئة، فلا يحضر إلا مع سَفَرٍ من الخاطر، وقوة من التأمل؛ وذلك لحاجته أن ينظر إلى غير جهة، فيقول: هو كالمتمطى، ثم يقول: المتمطى يمد ظهره ويديه مَدَّة، ثم يعود إلى حالته، فيزيد فيه أنه مواصل لذلك"[5]، وإلى مثل هذا ذهب الفخر الرازي – رحمه الله – في نهاية الإيجاز [6].

---

١ ــ الأخيطل هو: محمد بن عبد الله بن شعيب، مولى بني مخزوم، ويكنى أبا بكر، من أهل الأهواز، قدم بغداد، ومدح محمد بن عبد الله بن طاهر، وهو ظريف مليح الشعر، يسلك طريق أبي تمام الطائي، ويحذو حذوه، وكان يهاجي الحمدوني. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي٥/٤٢٢، ط:دار الكتب العلمية ببيروت، والبيتان فى الكامل للمبرد٣/٣٨، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ط/ثالثة ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧ م، وفي أسرار البلاغة للشيخ/ عبد القاهر ص١٨٦، تحقيق الشيخ/شاكر –ط: دار المدني بجدة – ط: أولى١٤١٢هـ ــ١٩٩١م، وفى الكشكول١/٢٩٩لبهاء الدين محمد العاملي، تحقيق/محمد عبد الكريم النمري، ط: دار الكتب العلمية ببيروت ط/ أولى١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٨ م.

٢ ــ الأبيات فى ديوانه ص٢٢٤، تحقيق/عبد الصاحب عمران الدجيلي،ط: دار الكتاب اللبناني ببيروت،ط/ثالثة١٩٨٩م.

٣ ــ البيت فى ديوانه ٥ / ١٨٩٤ ، تحقيق د / حسين نصار – ط : دار الكتب ١٩٧٩م .

٤ ــ راجع : الإيضاح ٤ / ٦٢ .

٥ ــ راجع : أسرار البلاغة ص ١٨٦ .

٦ ــ راجع: نهاية الإيجاز للرازي ص١٣٠،تحقيق د/نصرحاجي، ط/دار صادر ببيروت، ١٤٢٤هـ ــ٢٠٠٤م.

وبالتأمل فى هذه الصور نجد أن الاستشهاد بها للهيئة الساكنة ضعيف؛ لأن هيئة المشبه به، وهى القائم من النعاس المواصل لتمطيه ، أو الذى له في الجو حبل يبوعه -أى يقيسه بباعه- لا تخلو من الحركة؛ وهل يمكن لأحد أن يجرد صورة المتمطى من حركة ذراعيه وبعض أجزاء جسمه وهو يتمطى، وكذلك الذى يقيس حبلاً بذراعيه ؟ لاشك فى أن الحركة موجودة فى هذه، كما أنها موجودة فى تلك، والمتأمل فى قول الإمام عبد القاهر: "ثم يقول: المتمطى يمد ظهره ويديه مَدَّة ثم يعود إلى حالته، فيزيد فيه أنه مواصل لذلك"، يجد فيه إشارة واضحة من الشيخ إلى وجود الحركة فى هيئة المشبه به، ولاشك فى أن وجود الحركة في هيئة المشبه أو المشبه به يخل بتمام سكون هيئة الوجه .

ثم إن الغرض من التشبيه هنا هو تقرير حال المشبه، وإذا كان الأمر كذلك، وجب كما قرر البلاغيون أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم، وهو به أشهر، وسكون الجسم مع مد الذراعين وصفرة الوجه أتم فى المشبه :" المصلوب " منها فى المشبه به : " القائم من النعاس المواصل لتمطيه، أو الذى له في الجو حبل يبوعه"، ولا يمكن هنا إدخال مثل هذه الصور فى التشبيه المقلوب؛ لأن قلب التشبيه يكون غالبًا – كما يقول الخطيب – لإيهام أن المشبه به أتم من المشبه فى وجه الشبه، كما فى قول محمد بن وهب :

وبدا الصَّباحُ كأنَّ غُرَّتَه وجهُ الخليفةِ حينَ يُمتَدَحُ [1]

وليس تشبيه المصلوب بما ذكر فى الأمثلة السابقة لذلك الإيهام ، ولا لجعل الأصل فرعًا والفرع أصلاً ، كما هو الحال فى التشبيه المقلوب، وقد ذكر عبد القاهر رحمه الله أن قلب طرفي التشبيه لا يتأتى في كل حال، ولا يكون في كل تشبيهٍ، وإنما يمتنع هذا القلب لسبب يعرض في البين، وذلك إذا كان بين الشيئين تفاوتٌ شديدٌ في الوصف الذي لأجله يكون التشبيه، كالتشبيه بخافية الغراب والحبر في السواد ، يقول رحمه الله : " وإنما يمتنع هذا القلبُ في طرفي التشبيه، لسببٍ يعرض في البين فيمنع منه، ولا يكون من صميم الوصف المشترك بين الشيئين المشبّه أحدُهما بالآخر، فمن ذلك، وهو أقواه فيما أظن، أن يكون بين الشيئين تفاوتٌ شديدٌ في الوصف الذي لأجله تُشبّه، ثم قصدتَ أن تُلحق الناقصَ منهما بالزائد، مبالغةً ودلالةً على أنه يفضُلُ أمثالَه فيه، بيانُ هذا: أنَّ ههنا أشياءَ هي أصولٌ في شدة السواد كخافية الغراب والقارِ، ونحو ذلك، فإذا شَبَّهْتَ شيئاً بها، كان طلبُ العكس في ذاك عكساً لما يوجبه العقل ونقضاً للعادة؛ لأن الواجب أن يُثبت المشكوكُ فيه بالقياس على المعروف، لا أن يُتكلّفَ في المعروف تعريفٌ بقياسه على المجهول وما ليس بموجود على الحقيقة،

---

١ ــ راجع : الإيضاح ٤ / ٧٥ ، والبيت منسوب له في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ١٩ / ٩٥ ، ت د / سمير جابر ، ط : دار الفكر ببيروت ، ط / ثانية ، ومعاهد التنصيص للعباسي ١ / ١٤٩، ت د / محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : دار الكتب ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٧ م .

فأنت إذا قلت في شئ : هو كخافية الغراب، فقد أردت أن تُثبت له سواداً زائداً على ما يُعهد في جنسه، وأن تُصَحِّحَ زيادةَ مجهولةً له، وإذا لم يكن ههنا ما يزيد على خافية الغراب في السواد، فليت شعرى ما الذي تريد من قياسه على غيره فيه"[1]، ويقرر رحمه الله قاعدة القلب بقوله بعدُ : "وجملةُ القولِ أنه متى لم يُقصَدْ ضربٌ من المبالغة في إثبات الصفة للشيء، والقصد إلى إيهامٍ في الناقص أنه كالزائد، واقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون، أو جمعِ وصفين على وجهٍ يوجد في الفرع على حَدِّه أو قريبٍ منه في الأصل، فإن العكسَ يستقيم في التشبيه، ومتى أريد شيءٌ من ذلك لم يستقم "[2] .

والشعراء الثلاثة لم يقصدوا شيئاً سوى الهيئة الساكنة مع صفرة الوجه، والمصلوب أصلٌ في هذه الهيئة، والتفاوت بين الطرفين فيها كالتفاوت بين أي شيء أسود وخافية الغراب؛ ولذلك كله نرى أن الاستشهاد بهذه الأبيات للهيئة الساكنة ليس في محله إلا إذا لم يُلتفت إلى أي من الطرفين أتم في الوصف من الآخر.

بقى أن أشير إلى أن بيت أبى الطيب فى وصف إقعاء الكلب :

يُقعي جُلوسَ البَدَوِيِّ المُصطَلِي بِأَرْبَعٍ مَجدولَةٍ لَم تُجدَلِ [3]

والذى مثل به عبد القاهر والخطيب للهيئة الساكنة المجردة من أوصاف الجسم ، لم يسلم هو الآخر من النقد ، حيث اعترض بهاء الدين – رحمه الله – على اعتبار الجلوس سكونًا ، واعتبره حركة ، حيث قال بعد أن شرح كلام الخطيب فى توضيح الهيئة الساكنة فى البيت : " بقى أن يقال : كون الإقعاء هيئة سكون فيه نظر ؛ لأن الجلوس حركة ؛ لأن الحركة الكون فى حيز بعد الكون فى غيره ، والجلوس كذلك ، نعم دوامه سكون " [4] .

الوقفة الثالثة :

ونقفها معه في تمثيله للتشبيه المتعدد بقولهم : " زيد يصفو ويكدر " ، يقول بعد الانتهاء من بيان التشبيه في بيت كثير :كما أبرقت قوماً عطاشى غمامة ... : " فإن قيل هذا يقتضي أن يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا : زيد يصفو ويكدر ، تشبيهاً واحداً ؛ لأن الاقتصار على أحد الخبرين يبطل الغرض من الكلام ؛ لأن الغرض منه وصف المخبر عنه بأنه يجمع بين الصفتين وأن إحداهما لا تدوم ، قلنا : الفرق بينهما أن الغرض في البيت أن يثبت ابتداءً مطمعاً متصلاً بانتهاءٍ مؤيسٍ كما مر ، وكون الشيء ابتداءً لآخر زائدٌ على الجمع بينهما ، وليس في قولنا : "يصفو

---

١ ـــ راجع : أسرار البلاغة ص ٢١٩، ٢٢٠ .

٢ ـــ الأسرار ص ٢٢٢ .

٣ ـــ البيت في ديوانه بشرح البرقوقي ٢ / ٢٢٨ ، تحقيق د / عمر الطبّاع ، نشر : دار الأرقم بالقاهرة .

٤ ـــ راجع : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٣ / ٣٧٤ .

ويكدر" أكثر من الجمع بين الصفتين ، ونظير البيت قولنا ، يصفو ثم يكدر ؛ لإفادة "ثم" الترتيب المقتضي ربط أحد الوصفين بالآخر " [1].

ولا يخفى أن هذا المثال من قبيل الاستعارة المكنية ، حيث شُبه زيد في حال هدوئه بالماء الصافي ، وفي حال غضبه بالماء الكدر ، ثم حُذف المشبه به ، وأثبت لازمه للمشبه ، وقد تنبه لهذا كل من سعد الدين والسيد الشريف رحمهما الله [2].

والحقيقة أن الخطيب في هذا الموضع ملخصٌ لكلام عبد القاهر في الأسرار : " ومثال ما يجيء فيه التشبيه معقوداً على أمرين ، إلا أنهما لا يتشابكان هذا التشابك ـــ يعني تشابك التشبيهات المركبة ـــ قولهم : هو يصفو ويكدر ، ويمر ويحلو ، ويشج ويأسو ، ويسرج ويلجم ..." [3]، و لكن من المعلوم أن الشيخ ـــ رحمه الله ـــ كان في حديثه عن وجه الشبه ـــ أو المشابهة ـــ يمثل بأمثلة من الاستعارة ؛ لأنه لم يكن يهتم بالتقسيمات والتفريعات ، وإنما كان يسوق كلامه عاماً يشمل كل مشابهة بين طرفين ، سواء كانت في أسلوب تشبيه ، أو كانت في أسلوب استعارة ، أما وقد استقرت التقسيمات والتفريعات ، واصطلح على فصل التشبيه عن الاستعارة ، ودراسة كل منهما على حدة ، فقد كان ينبغي على الخطيب ، وهو يتحدث عن التشبيه ألا يمثل بما مثل به عبد القاهر من أمثلة هي في الحقيقة للاستعارة ، وليست للتشبيه .

الوقفة الرابعة :

ونقفها معه في ذكره بيت البحترى :

عَلى بابِ قِنَّسْرِينَ وَاللَيلُ لاطِخٌ جَوانِبَهُ مِن ظُلمَةٍ بِمِدادِ [4]

على أنه من التشبيهات الضعيفة التى لم تؤد الغرض المطلوب من التشبيه ؛ وعلل لذلك بأن فيه إلحاقًا للكامل فى الصفة – وهو الليل – بالناقص فيها ، وهو المداد ، وقاعدة التشبيه إذا كان الغرض منه بيان إمكان المشبه ، أو بيان حاله ، أو بيان مقدار حاله، أو تقرير حاله ، هى إلحاق الناقص فى الصفة بالكامل فيها ، أو أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أكمل وأتم ، وهو به أعرف وأشهر ، يقول : " وهذه الوجوه تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم ، وهو به أشهر ؛ ولهذا ضعف قول البحترى : عَلى بابِ قِنَّسْرِينَ وَاللَيلُ لاطِخٌ ... فإنه رب مداد فاقد اللون ، والليل بالسواد وشدته أحق وأحرى " [5].

---

١ ـــ راجع : الإيضاح ٤ / ٦٥ .

٢ ـــ راجع : المطول ص ٣٢٦ ، وحاشية السيد على المطول ٣٢٦ .

٣ ـــ راجع : أسرار البلاغة ص ١٠٢ .

٤ ـــ البيت فى ديوانه ١ / ٢٣٦ تحقيق / حسين كامل الصيرفي – ط : دار المعارف بالقاهرة – ط / ثانية .

٥ ـــ راجع : الإيضاح ٤/ ٧٠ .

فهو يتحدث عن أغراض التشبيه ، والبيت الذى ينتقده ليس من باب التشبيه فى شىء ، وإنما هو من باب الاستعارة ؛ لأن ذكر جوانب الليل ، وتلطيخها بالمداد ، وإسناد التلطيخ لليل ، يجعل الأسلوب من قبيل الاستعارة المكنية ، وإلى هذا ذهب السبكى – رحمه الله – فى عروس أفراحه ، غير أنه لم يبين نوع الاستعارة فيه [1] .

وأشير هنا إلى أن الخطيب متأثر في هذا الموضع – كما تأثر في الموضع السابق – بكلام عبد القاهر في الأسرار ، حيث ذكر البيت وهو يتحدث عن جواز قلب التشبيه وعدمه [2]؛ لأنه رحمه الله لا يرى ـــ كما قلت ـــ بأساً من إطلاق اسم التشبيه على أساليب الاستعارة، خصوصاً إذا كان يتحدث عن المشابهة بين الطرفين، أي : وجه الشبه، أو الجامع بينهما .

الوقفة الخامسة :

ونقفها معه في الأمثلة التي ذكرها في حديثه عن تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين من حيث الإفراد والتركيب ، حيث قسم التشبيه بهذا الاعتبار إلى أربعة أقسام : مفرد بمفرد ، ومركب بمركب ، ومركب بمفرد ، ومفرد بمركب ، ثم قسم المفرد إلى مفرد مطلق ، ومفرد مقيد ، ثم مَثَّلَ لهذه الأقسام بأمثلة كثيرة ، نقف منها عند الأمثلة التي ذكرها للتقييد والتركيب ، سواء كان التقييد أو التركيب للطرفين معاً ، أو كان لواحد منهما .

فقد مَثَّلَ للطرفين المقيدين بقولهم لمن لم يحصل من سعيه على شيء : هو كالقابض على الماء ، وكالراقم في الماء ، ثم بين طرفي التشبيه ، والوجه ، وقيمة التقييد ، في المثالين بقوله : فإن المشبه هو الساعي لا مطلقاً ، بل مقيداً بكون سعيه كذلك ، والمشبه به هو القابض أو الراقم لا مطلقاً ، بل مقيداً بكون قبضه على الماء أو رقمه فيه ؛ لأن وجه الشبه فيهما هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة ، والقبض على الماء والرقم فيه كذلك ؛ لأن فائدة قبض اليد على الشيء أن يحصل فيها ، فإذا كان مما لا يتماسك ، فقبضها عليه وعدمه سواء ، وكذلك القصد بالرقم في الشيء أن يبقى أثره فيه ، فإذا فعل فيما لا يقبله ، كان فعله كعدمه، فالقيد في هاتين الصورتين هو الجار والمجرور ، ونحوهما قولهم : هو كمن يجمع سيفين في غمد ، وقولهم : هو كمبتغي الصيد في عريسة الأسد ، وقد يكون – أي القيد – حالاً كقولهم : هو كالحادي وليس له بعير ، ومما طرفاه مقيدان قول الشاعر :

إني وتزييني بمدحيَ مَعْشَراً كمُعَلِّقٍ دُرًّا على خِنزيرِ [3]

فإن المشبه فيه : هو المتكلم بقيد اتصافه بتزيينه بمدحه معشراً ، فمتعلق التزيين – أعني قوله : بمدحي

---

١ ـــ راجع : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٣ / ٤٠١ .

٢ ـــ راجع : أسرار البلاغة ص ٢٢٠ .

٣ـــ البيت غير منسوب في الأسرار ص ٢٠٠ ، ولم يعرف قائله .

– داخل في المشبه ، والمشبه به : من يعلق درأً ، بقيد أن يكون تعليقه إياه على خترير ، فالشبه مأخوذ من مجموع المصدر وما في صلته ، وهو أن كل واحد منهما يضع الزينة حيث لا يظهر لها أثر ؛ لأن الشيء غير قابل للتزيين ، فالواو في قوله : " وتزييني " بمعنى مع ؛ إذ لا يمكن أن يقال : إني كذا ، وإن تزييني كذا ؛ لأنه ليس معنا شيئان يكون أحدهما خبراً عن ضمير المتكلم والآخر عن تزييني ، ولا يقال تقديره : إني كمعلق درأً على خترير ، أو إن تزييني بمدحي معشراً كتعليق در على خترير ؛ لأنه لا يتصور أن يشبه المتكلم نفسه من حيث هو هو بمعلق درأً على خترير ، بل لا بد أن يكون يشبه نفسه باعتبار تزيينه بمدحه معشرًا .

و مَثَّلَ للطرفين المختلفين تقييداً وإطلاقاً بقول الشاعر: *والشَّمْسُ كالمِرْآةِ في كَفِّ الأَشَلّ *[1] ثم علق عليه بقوله: فإن المشبه هو الشمس على الإطلاق، والمشبه به هو المرآة لا على الإطلاق، بل بقيد كونها في يد الأشل ، و عكسه : تشبيه المرآة في كف الأشل بالشمس .

ثم مَثَّلَ للطرفين المركبين بقول البحتري :

تَرَى أَحْجَالَهُ يَصْعَدْنَ فيه صُعُودَ البرقِ في الغيمِ الجِهامِ [2]

وعلق عليه قائلاً : لا يريد به تشبيه بياض الحجول على الانفراد بالبرق ، بل مقصوده الهيئة الخاصة الحاصلة من مخالطة أحد اللونين بالآخر ، وكذلك المقصود في بيت بشار [3] ، ولذلك وجب الحكم بأن "أسيافنا" في حكم الصلة للمصدر ، ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال ؛ لأن الواو فيها بمعنى مع ، كقولهم : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، ومما ينبه على ذلك أن قوله : تهاوى كواكبه ، جملة وقعت صفة لليل ، فإن الكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ، ولو كانت مستبدة بشأنها لقال : ليل وكواكب .

ثم أشار إلى أمثلة تشبيه المفرد بالمركب بالإحالة إلى تشبيهات سابقة ، وهي : تشبيه الشاة الجبلى ، والشقيق ، والنيلوفر [4].

١ــ البيت مختلف في قائله ، فقيل هو للشماخ ، وقيل لابنه جنادة ، وقيل لابن أخيه ، وقيل لابن المعتز ، وقيل هو لأبي النجم . وراجع : معاهد التنصيص ٢/ ٣٢ .

٢ ــ البيت في ديوانه ٣ / ٢٠٣٢ .

٣ ــ يشير إلى قول بشار : كَأَنَّ مُثارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا وأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كواكِبُه

وراجع البيت في ديوانه ١ / ٣٣٥ ، تعليق الشيخ / الطاهر بن عاشور ، نشر : المكتبة التونسية ١٩٧٦ م .

٤ــ يشير بذلك إلى تشبيه الشاة الجبلي بحمار أبتر مشقوق الشفة والحوافر ... والتشبيه في قول الصنوبري :

وكأن محمر الشقيـــق إذا تصوب أو تصعـد

أعلام ياقوت نشـــرن على رماح من زبرجد

وقوله :كلنا باسط اليد * نحو نيلوفر ندي * كدبابيس عسجد * قضبها من زبرجد .

وأخيراً مَثَّلَ للقسم الرابع ، وهو تشبيه المركب بالمفرد ، بقول أبي تمام :

يا صاحِبَيَّ تَقصَّيا نَظرَيْكُمَا تَرَيَا وجوهَ الأرضِ كيفَ تَصَوَّرُ

تَرَيَا نهاراً مُشْمِساً قدْ شابهُ زَهْرُ الرُّبــا فكأنما هو مُقْمِــرُ [1]

ثم علق عليه بقوله: يعني أن النبات من شدة خضرته مع كثرته وتكاثفه قد صار لونه إلى الاسوداد ، فنقص من ضوء الشمس حتى صار كضوء القمر [2] .

هذه هي التقسيمات وأمثلتها التي ذكرها رحمه الله للتشبيه باعتبار التقييد والتركيب في الطرفين، والمدقق فيها يجد أن الفصل فيها بين التقييد والتركيب من الصعوبة بمكان؛ إذ كل منهما لا بد من مراعاته في تحديد وجه الشبه، ولا يمكن الاستغناء عنه، فكما لا يمكن الاستغناء عن القيد، كذلك لا يمكن الاستغناء عن شيء من هيئة الطرف المركب، وأيضاً فإن كل ما ذكر بعد الطرف المقيد من قيود يمكن أن تُكَوِّنَ منه مع هذا الطرف هيئةً، بل لو تأملنا المعنى مع بعض الأطراف المفردة المطلقة عن التقييد، لوجدنا أن المقصود بها هيئة مخصوصة، وليس لفظاً مفرداً؛ إذ من المستحيل أن يكون القصد في قول الشاعر: *والشمس كالمرآة في كف الأشل* إلى تشبيه قرص الشمس مجرداً من الاستدارة، واللون، والحركة السريعة المتصلة، وإلا لما جعل المشبه به هيئة المرآة في كف الأشل؛ و لذلك نستطيع أن نقول بالتركيب في قولهم: لمن لم يحصل من سعيه على شيء: "هو كالقابض على الماء، وكالراقم في الماء" فنقول: شبه حال الساعي في الشيء دون أن يحصل من سعيه على شيء، بحال القابض على الماء أو الراقم على الماء، ونقول في قول الشاعر :

إني وتزييني بمدحيَ معشراً كمُعَلِّقٍ دُرًّا على خِنزيرِ

شبه حاله في تزيينه بمدحه قوماً ليسوا أهلاً للمدح ، بحال من يزين الخنازير بقلائد الدُّرِّ، ونقول في: *والشمس كالمرآة في كف الأشل* شبه هيئة الشمس في استدارتها، وصفرتها، وحركتها عند طلوعها، حركة، سريعة، متصلة، متموجة، بهيئة المرآة في كف الأشل، والمعنى مستقيم في كل ذلك كاستقامته مع القول بالإفراد والتقييد .

وكذلك لو تأملنا الأمور التي ذكرت بعد كل طرف مركب ، لوجدنا أنها لا تخلو عن كونها قيوداً ، فهيئة المشبه في قول البحتري :

تَرَى أحْجَالَهُ يَصْعَدْنَ فيه صُعُودَ البرقِ في الغيمِ الجِهامِ

مركبة من الفعل "يصعد" والقيد بالجار والمجرور "فيه"، وهيئة المشبه به مركبة من المصدر "صعود" مقيداً بإضافته للبرق في الغيم الجهام، وكذلك هيئة المشبه في بيت بشار :

---

١ ـــ البيتان في ديوانه ٢ / ١٩٤ ، تحقيق د / محمد عبده عزام ، ط : دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .

٢ ـــ راجع : الإيضاح ٤ / ٨٠ : ٨٧ ، والتلخيص ص ٢٦٩ .

كَأَنَّ مُثارَ النَقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنا وأَسْيافَنَا لَيْلٌ تَهاوَى كَـواكِبُهْ

مركبة من المشبه "مثار" مقيداً بالإضافة إلى النقع، وبالظرف وما أضيف إليه "فوق رؤوسنا" والمعطوف على المشبه "أسيافنا"، وهيئة المشبه به مركبة من "ليل"مقيداً بجملة الوصف "تَهاوَى كَواكِبُهْ" .

وهكذا يصل-التداخل بين هذه الأقسام وأمثلتها إلى حد يجعل الفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الشيء الواحد؛ ولذلك فنحن مع الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي -رحمه الله- في اعتراضه على الخطيب في فصل التقييد عن التركيب، والقول بجعلهما شيئاً واحداً، يقول رحمه الله: "وإني أرى أن مثل هذا لا يصح مراعاته في علم البيان، والأحسن إدخال المقيد في المركب" [1] .

وتبعه في ذلك د/ محمد شادي، والذي أنكر على المتأخرين تقسيم التشبيه المفرد إلى مقيد وغير مقيد؛ لأن ذلك أدى بهم إلى الوقوع في الخلط بين الأساليب، يقول: "وما كان ينبغي أن يقسم المتأخرون المفرد إلى مقيد وغير مقيد، ثم يقعون في لبس كبير، وخلط شديد، بين المقيد والمركب"[2].

ولا غرو فيما ذهبا إليه، فقد سوَّى إمام البلاغيين عبد القاهر -رحمه الله- بين التقييد والتركيب حينما قرن المثال: هو كالقابض على الماء، وكالراقم في الماء -وما كان على شاكلته من التقييد- بالآية الكريمة: (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) الجمعة:٥ في انتزاع وجه الشبه في كلٍ من عدة أمور يُجمع بعضها إلى بعض، ثم يُستخرج من مجموعها الشبه، فيكون سبيله سبيل الشيئين يمزج أحدهما بالآخر، حتى تحدث صورة غير ما كان لهما في حال الإفراد، يقول بعد أن قسم انتزاع وجه الشبه من الشيء قسمين، الأول: أن يكون لأمر يْرجع إلى نفس الشيء دون مراعاة أمور أخرى تضم إليه، كتشبيه الكلام بالعسل في الحلاوة، والثاني: أن يكون لأمر لا يرجع إلى نفس الشيء، وإنما يرجع إليه مع مراعاة أمور أخرى تضم إليه، مثل أن يتعدى الفعل إلى شيء مخصوص يكون له من أجله حكم خاص، نحو كونه واقعاً في موقعه وعلى الصواب، أو واقعاً غير موقعه، كقولهم: هو كالقابض على الماء والراقم في الماء، فالشبه ههنا منتزع مما بين القبض والماء، وليس بمنتزع من القبض نفسه، يقول رحمه الله بعد أن قرر هذا: "وإذا ثبت هذا، فكل شبه كان هذا سبيله، فإنك لا تجد بين المعنى المذكور وبين المشبه إذا أفردته ملابسة ألبتة، ألا تراك تضرب الرقم في الماء والقبض عليه، لأمور لا شبه بينهما وبينها ألبتة، من حيث هما رقم وقبض؟ وإذ قد عرفت هذا، فالحمل في الآية من هذا القبيل أيضاً؛ لأنه تضمن الشبه من اليهود، لا لأمر يرجع إلى حقيقة الحمل،

---

١ ـــ راجع : بغية الإيضاح ٣ / ٤٢٤ .

٢ ـــ راجع : أساليب البيان والصورة القرآنية د / محمد شادي، ص ١١٨ ، نشر : دار والي بالمنصورة ، ط/ أولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

بل لأمرين آخرين: أحدهما تعديه إلى الأسفار، والآخر اقتران الجهل للأسفار به، وإذا كان الأمر كذلك، كان قطعك الحمل عن هذين الأمرين في البعد من الغرض، كقطعك القبض والرقم عن الماء، في استحالة أن يعقل منهما ما يعقل بعد تعديهما إلى الماء بوجه من الوجوه، فاعرفه"[1]. ثم ذكر البيت: إني وتزييني ... مع شواهد التمثيل، حينما كان يتحدث عن التركيب، والفرق بينه وبين التعدد[2].

ومما يؤكد أن التقييد داخل في التركيب، متلبس به، خلط كثير من أعلام مدرسة الخطيب – الذين ساروا على نهجه في هذا التقسيم– بين الشواهد، واختلافهم معه في عدها ضمن التقييد أو التركيب، فمثلاً قول عبد الله بن المعتز :

غَدا وَالصُّبْحُ تَحْتَ اللَّيْلِ بادٍ كَطِرْفِ أَشْهَبَ مُلقَى الجِلالِ[3] .

عَدَّهُ الخطيب ضمن شواهد التركيب، بينما عَدَّهُ السبكي ضمن شواهد التقييد[4]، وقول أبي طالب الرقي:

وكَأَنَّ أَجْرَامَ النُّجُوم لَوَامِعاً دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلى بِسَاطٍ أَزْرَق[5]

تشبيه مركب بمركب عند الخطيب، ويحتمل أن يكون مقيداً بمقيد عند السبكي[6]، والعجيب أن الخطيب رحمه الله ذكر هذا البيت ضمن التشبيه المركب الطرفين، وذكر قول أحيحة بن الحلاج، أو قيس بن الأسلت:

وقدْ لاحَ في الصُّبْحِ الثُّرَيا كما ترى كعُنْقُودِ ملاّحيَّةٍ حين نوَّرا

ضمن التشبيه المفرد الطرفين ، ولا أرى فرقاً بينهما؛ إذ كل مشبه منهما مفرد مقيد، الأول مقيد بالحال، والثاني مقيد بشبه الجملة: " في الصبح " .

وكذلك قول الصنوبري :

وَكأنّ مُحْمَرَّ الشَّقِيــق إذا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ
أَعْلاَمُ يَاقُوتٍ نُشِرْنَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ[7]

---

١ ـــ راجع : أسرار البلاغة ص ١٠٤ .

٢ ـــ راجع : السابق ص ٢٠٠ .

٣ ـــ البيت في ديوانه ٢ /٢٩٦ تحقيق د /محمد بديع شريف – ط : دار المعارف .

٤ ـــ راجع : الإيضاح ٤ / ٨٥ ، وعروس الأفراح "ضمن الشروح" ٣ / ٤٢٣ .

٥ ـــ راجع البيت في: أسرار البلاغة ص١٥٩، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري٧ / ٣٧ تحقيق د/ مفيد قميحة، وآخرين ، ط : دار الكتب العلمية بيروت – ط / أولى ١٤٢٤ هـ ـــ ٢٠٠٤ م .

٦ ـــ راجع : الإيضاح ٤ / ٨٦ ، وعروس الأفراح ٣ / ٤٢٣ .

٧ ـــ راجع البيتين في : أسرار البلاغة ص ١٥٩ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٣٠ .

تشبيه مفرد مطلق عند الخطيب ، وتشبيه مركب بمركب عند السبكي[1]... وهكذا .

ولذلك نرى أنه من الضرورة حفاظاً على وحدة التراكيب إدخال التقييد في التركيب، ولا داعي للفصل بينهما كما ذهب الخطيب ومن تبعه؛ إذ لا يتعلق بهذا الفصل غرض بلاغي، فضلاً عما فيه من تجزيء للأساليب ، وتكثير للتقسيمات والتفريعات .

وفي نهاية هذه الوقفة أشير إلى أن الخطيب متأثر في كل ما ذكره في قضية التقييد والإطلاق بالرازي رحمه الله، حيث كان أول من دق باب هذه القضية في كتابه: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز[2].

الوقفة السادسة :

ونقفها معه في تمثيله بقولهم: "هُمْ كَالْحَلْقَةِ الْمُفْرَغَةِ لا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاهَا"[3]، للتشبيه المجمل الذي يكون فيه الوجه خفياً، حيث ذكر المثال، ثم عقب عليه بقوله: "أي: لتناسب أصولهم وفروعهم في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم أفضل منه، كما أن الحلقة المفرغة لتناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً"[4].

وهذا الكلام لا يعد وجهاً اصطلاحياً، وإنما هو وصف للمشبه والمشبه به، وكان من الواجب عليه، وقد ذكر المثال شاهداً للتشبيه المجمل الذي يكون وجه الشبه فيه بين الطرفين خفياً، لا يدركه إلا من أوتي قدراً من الفطنة والحس، أو كما قال هو: لا يدركه إلا من له ذهن يرتفع عن طبقة العامة، كان من الواجب عليه، وهو يستشعر صعوبة تقدير الوجه في هذا الشاهد، أن يذكر وجه الشبه الصريح الذي يجمع بين الطرفين، ولكنه لم يفعل ذلك، بل ترك الأمر للبلاغيين الذين جاءوا من بعده، والذين قدروه بأنه: التناسب الكلي الخالي عن التفاوت، أو التناسب الذي يمتنع معه التفاوت، لكنه في المشبه في المعنى، وفي المشبه به في الصورة [5] .

الوقفة السابعة :

ونقفها معه في بعض أمثلة المجاز المرسل، وذلك عند اشتراطه في استعمال اليد بمعنى النعمة بطريق المجاز المرسل بعلاقة السببية أن يكون هناك إشارةٌ إلى المولى لها، يقول: " كاليد إذا استعملت فى النعمة ؛ لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة ، ومنها إلى المقصود بها ، ويشترط أن يكون فى

---

١ ـــ راجع : الإيضاح ٤ / ٨٦ ، وعروس الأفراح ٣/ ٤٢٤ .

٢ ـــ راجع في هذه القضية : نهاية الإيجاز ص ١١٣ .

٣ ـــ المثل نسب في بعض الكتب إلى كعب بن معدان، لما سأله الحجاج عن بني المهلب، ونسب إلى فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، لما سألت عن بنيها . وراجعه في : الأغاني ١٤ / ٢٧٧ ، والكامل ١ / ٢٩٨ .

٤ ـــ راجع: الإيضاح٤/٩٦، وقال في التلخيص: هم متناسبون في الشرف، كما أنها متناسبة الأجزاء في الصورة. وراجع: التلخيص ص ٢٧٦ .

٥ ـــ راجع:عروس الأفراح، ومواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي، وحاشية الدسوقي "ضمن الشروح "٣/٤٣٦.

الكلام إشارةٌ إلى المولى لها ، فلا يقال: اتسعت اليد فى البلد، أو اقتنيت يدًا، كما يقال: اتسعت النعمة فى البلد ، أو اقتنيت نعمةً، وإنما يقال: جَلَّت يده عندى، وكثُرت أياديه لدى، ونحو ذلك[1].

وهذا الشرط ليس بلازم ، إذ من المعلوم أن لكل مجاز قرينةً تصرف الذهن إلى المعنى المراد، فلا حاجة إلى تقييد هذا النوع من المجاز بهذا الشرط ؛ وهناك من الأمثلة من هذا النوع ما يُعتمد فيه على القرينة وحدها ، دون الإشارة إلى المولى للنعمة ، والمجاز فيها ظاهر وصحيح، وذلك مثل قولهم : رأيت يدًا عمَّت الوجود ، وأحيانًا تكون هناك إشارة إلى المولى لهذه النعمة دون وجود قرينة، فلا يعلم أهو من المجاز أم من الحقيقة ، كما إذا لو قيل : أعجبتنى يد زيد[2].

ثم إن الخطيب هنا ناقل عن عبد القاهر بطريقة غير دقيقة – كما يرى أستاذنا د/ محمد محمد أبو موسى– لأن عبد القاهر اشترط الإشارة إلى المولى للنعمة لصحة النقل ، لا لتكون الإشارة قرينة تضاف إلى القرينة الأصلية[3].

أما عن الأمثلة التى ذكرها بعد ذلك، فإن قوله : اتسعت اليد فى البلد ، لا يبعد كثيرًا عن كونه مجازًا بالقرينة القوية " اتسعت " المذكورة معه ، بل إن المجاز فيه ظاهر ؛ إذ لا يمكن أن يوقع الاتساع على اليد الحقيقية ، أما قوله : اقتنيت نعمة ، فأرى أن مثل هذا الكلام لا يقوله أحد ؛ لأن " نعمة " منكرة مجهولة ، ولا يصح إيقاع لفظ الاقتناء عليها ، وهى على هذه الهيئة .

وأما قوله : جلَّت يده عندى، فقد انتقده فيه السبكى – رحمه الله – حيث قال : " وتمثيل المصنف بقوله: جلَّت يده عندى، فيه نظر ؛ لأن ذلك ليس فيه ما يعين المجاز ؛ إذ لا مانع من أن تقول : جلَّت يده عندى ، مريدًا الجارحة "[4] ، وإن كنت أختلف مع السبكى – رحمه الله – فى تجويز حمل هذا المثال على الحقيقة ؛ لأن التجوز فيه ظاهر بالقرينة : "جلت "؛ إذ معناه : عظمت ، ولو حملنا الأسلوب على الحقيقة لكان معناه : كَبُرَت ، وكِبَرُ يد الممدوح أو صغرها يراه كل أحد ، فلا وجه لأن يقول المتكلم: " عندي " ، ثم إن كبر اليد الحقيقية ليس مما يمتدح به .

وأما المثال الأخير : كثرت أياديه عندى ، فلا شىء فيه ؛ إذ التجوز فيه صحيح وسليم بوجود القرينة والإشارة إلى المولى للنعمة وصاحبها .

ومما يتصل بهذا السياق حمله استعمال اليد فى قوله ﷺ : (المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى

---

١ ــ راجع : الإيضاح ٥/ ٢٠ .

٢ ــ راجع : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٣٤ .

٣ ــ راجع : التصوير البياني د / محمد محمد أبو موسى ص ٣٦٩ – نشر : مكتبة وهبة بالقاهرة – ط / رابعة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

٤ ــ راجع : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٣٣ .

بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم" [1] ، على الاستعارة ، يقول: " وأما اليد في قول النبي : المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم ، فهو استعارة ، والمعنى : أن مثلهم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة ، فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضاً ، وأن تختلف بها الجهة فى التصرف ، كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم على المشركين ؛ لأن كلمة التوحيد جامعة لهم " [2] .

والصواب حمل الكلام فى الحديث الشريف على التشبيه ؛ وذلك لذكر الطرفين: المشبه " هم "، و المشبه به "يد" ،والتقدير: وهم كاليد على من سواهم ، وإلى هذا ذهب كثير من البلاغيين [3].

وإحقاقاً للحق نقول : إن الخطيب ناقل فى كل ما ذكره فى هذا الموضع بما فى ذلك الأمثلة لما ذكره عبد القاهر – رحمه الله – فى أسرار البلاغة [4] .

الوقفة الثامنة :

وهي في المجاز المرسل أيضاً ، ونقفها معه في تمثيله بالعين إذا استعملت فى الربيئة – الجاسوس – استعمالاً مجازياً مرسلاً ، بعلاقة الجزئية، يقول: " منها تسمية الشيء باسم جزئه ، كالعين فى الربيئة ؛ لكون الجارحة المخصوصة هى المقصود فى كون الرجل ربيئةً؛ إذ ما عداها لا يُغنى شيئًا مع فقدها ، فصارت كأنها الشخص كله [5] .

هذا نصه، وقد اعترض عليه بجواز حمل الكلام هنا على الاستعارة بتشبيه الجزء بالكل، وعبارة " فصارت كأنها الشخص بعينه" تدل على المشابهة ؛ لأن " كأن " تفيد التشبيه ، ثم إن الربيئة لا يكون عينًا لنفسه ، وإنما يكون عينًا لمرسله ، فإذا كان لابد من تسميته عينًا فهو عين لمرسله ، وعليه فقد سمى عينًا من إطلاق اسم جزء المرسل على كله ، يقول السبكى رحمه الله: " إن أراد المصنف أن العلاقة هى الجزئية ففيه نظر؛ لأنه لم يطلق العين على الربيئة لأنها جزءٌ مطلقًا ، بل لأنها جزء مخصوص هو المقصود فى كون الرجل ربيئة، وما عداه لا يغنى شيئًا مع فقدها ، كما صرح به

---

١ ـــ نص الحديث « أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ حِلْفٍ فِى الْجَاهِلِيَّةِ ، فَإِنَّ الإِسْلاَمَ لَمْ يَزِدْهُ إِلاَّ شِدَّةً ، وَلاَ حِلْفَ فِى الإِسْلاَمِ ، وَالْمُسْلِمُونَ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ ، يَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ ، تَرُدُّ سَرَايَاهُمْ عَلَى قَعَدَتِهِمْ ». وراجعه في: السنن الكبرى للبيهقي مع الجوهر النقي ٦/ ٣٣٥ تحقيق /مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند ـــ ط / أولى ١٣٤٤ هـ ـــ .

٢ ـــ راجع : الإيضاح ٥ / ٢٣ .

٣ ـــ راجع : مفتاح تلخيص المفتاح للخلخالى ص ٥٦٨ ، تحقيق د / هاشم محمد هاشم ، نشر : المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ط / الأولى ٢٠٠٧ م ، وعروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٣٥ ، والمطول ص ٣٥٥ .

٤ ـــ راجع : أسرار البلاغة ص ٣٥٢ .

٥ ـــ راجع : الإيضاح ٥/ ٢٥ ، ومثله في الأسرار ص ٣٩٧ .

في الإيضاح ، وإن أراد أن هذا فيه إطلاق الجزء على الكل ، والعلاقة ليست مطلق الجزئية استقام ، لكنه بعيد من عبارته وعبارة غيره ، ونظير إطلاق العين على الربيئة إطلاق الرقبة على الإنسان فى نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ، ثم قد يقال: ما الذي صرف ذلك عن أن تكون علاقته المشابهة ، فيكون شبه الجزء بالكل ، ألا ترى إلى قول المصنف فى الإيضاح : صارت العين كأنها الشخص كله ، ولفظ " كأن " للتشبيه ... ثم الذى يظهر أن الربيئة لم يطلق عليه عين لأنها جزؤه ، بل سمى عينًا باسم مرسله ؛ لأنه يشبه عين مرسله فى الاطلاع على الحال ، كما يقال : أرسلوا عينهم ، وبذلك تتضح الاستعارة فيه ، وأن يقال : سمى الربيئة عينًا لأنه يشبه العين ، أى : عين من أرسله ، وإن أبيت إلا أن تقول : إنه من إطلاق الجزء على الكل ، فقل سمى عينًا من إطلاق اسم جزء المُرْسِلِ على كله ، ويكون جعله عين مَن أرسله " [1] . وهذا هو الصواب.

الوقفة التاسعة :

وهي في المجاز المرسل كتلك، ونقفها معه في استشهاده بقولهم: فلان أكل الدم، وبقول الشاعر لزوجته متوعدًا :

أَكَلْتُ دَمًا إنْ لَمْ أَرُعْكِ بِضَرَّةٍ بَعِيدَةِ مَهْوَى القُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ [2]

للمجاز المرسل بعلاقة المسببية، ونصه:"ومنها تسمية السَّبَبِ باسم المُسَبَّبِ، كقولهم: أمطرت السماء نباتًا، وعليه قولهم: (كما تَدين تُدان)، أى: كما تفعل تجازى.. وقولهم: فلان أكل الدم، أى: الدية التى هى مسببة عن الدم، قال: أَكَلْتُ دَمًا إنْ لَمْ أَرُعْكِ بِضَرَّةٍ ... " [3] .

والصواب أن العلاقة هي السببية، وليست المسببية، حيث عُبر بالدم، وأريد الدية، والدم-بمعنى القتل- سبب فى الدية، والدية مسببة عنه، فالعلاقة هي السببية، وليست المسببية، وقد شرح الخطيب المثال بما يدل على ذلك، حيث قال: "أى: الدية التى هى مسببة عن الدم"، وقد تنبه لهذا السهو كثير من البلاغيين، كبهاء الدين، وسعد الدين، وابن يعقوب، والدسوقي، والعصام، وغيرهم[4].

هذا وقد أجاز بعضهم صحة التمثيل بـــ (فلان أكل الدم) لعلاقة المسببية ؛ باعتبار العلة الحاملة ، حيث قال أصحاب هذا الرأى : " إن المعنى على اعتبار العلة الحاملة ، وهى سبب ، فأطلق

---

١ ـــ راجع : عروس الأفراح " ضمن شروح التلخيص " ٤ / ٣٧ .

٢ ـــ البيت في ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح المرزوقى ٢ / ١٨٦٧ ، تحقيق / أحمد محمد أمين ، عبد السلام هارون، ط : دار الجيل بيروت ، ط / أولى ١٤١١هـــ ـــ ١٩٩١ م .

٣ ـــ راجع : الإيضاح ٥ / ٢٩ .

٤ ـــ راجع : عروس الأفراح ، ومختصر السعد ، ومواهب الفتاح ، وحاشية الدسوقى " ضمن الشروح " ٤ / ٣٩ و المطول ص ٣٥٦ ، والأطول للعصام ٢ / ١٢٠، تقديم د / هاشم محمد هاشم ، نشر : المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ط / أولى ٢٠٠٨ م .

عليها اسم المسبب؛ لأن الدية رجاؤها هو السبب فى الإقدام على الدم ، فأطلق الدم الذى هو المسبب باعتبار العلة الحاملة على السبب الذى هو الدية ، وإن كان الواقع فى الخارج ترتب الدية على الدم ؛ لأن العلة الغائية يتأخر وجودها عن مسببها " [1] .

ورد ابن يعقوب – رحمه الله – هذا الرأى بقوله : " ولا يخفى ما فيه من التعسف ؛ لأنه اعتبار عقلى بين الرجاء والإقدام ، وهو خلاف مدلول اللفظ ، مع ما فيه من الخروج إلى الاعتبارات العقلية المحضة التى لا يراعيها البلغاء" [2] .وقال الفنري : قد يجاب بأن مراده أن الأكل مجاز عن الأخذ ، وهو سبب الأكل ، فهو من تسمية السبب باسم المسبب [3] .ورده ابن يعقوب بأن المعتبر هو الأكل وأخذ الدية ، ولا شك أن الأكل مسبب أطلق على السبب الذي هو الأخذ ، وهو في التعسف كالأول[4] . وأشار البناني إلى أن الأخذ غير متعين للأكل ، وكان على الخطيب أن يترك قوله : الدية المسببة عن الدم؛ لأنه لا فائدة حينئذ في هذا الكلام [5]. وبهذا يتضح لنا خطأ الخطيب في الاستشهاد بهذين المثالين لعلاقة المسببية .

الوقفة العاشرة :

وهي في المجاز المرسل أيضاً ، إذ يؤخذ عليه فى شواهد هذا الأسلوب – غير ما سبق – تمثيله بقوله تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [6] للمجاز المرسل بعلاقة المحلية ، حيث عُبر فيه بالمحل " ناديه " ، وأريد الحال فيه ، وهو أهله ، وهذا مثل قوله تعالى : ﴿ واسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾ [7]، والذى مثل به الخطيب فيما بعدُ لمجاز الحذف [8] ، على تقدير : واسأل أهل القرية ، وإن كان حملهما على المجاز المرسل – كما فعل الطيبي رحمه الله[9] – أبلغ ؛ لما فيه من المبالغة في وصف الجمادات بأوصاف العقلاء ، وكأن هذه الجمادات أو الأماكن صارت محلاً لأن تُدعى وتُسأل .

---

١ ــ راجع : الأطول ٢ / ١٢٠ ، ومواهب الفتاح " ضمن الشروح " ٤ / ١٣٩ ، وحاشية الفنري على المطول ص ٥٢٠ .

٢ ــ راجع : مواهب الفتاح " ضمن الشروح " ٤ / ٣٩ .

٣ ــ راجع : حاشية الفنري على المطول ص ٢٥٠، مطبعة شركة الصحافة العثمانية باستانبول ١٣٠٩ هـ .

٤ ــ راجع : مواهب الفتاح " ضمن الشروح " ٤ / ٣٩ .

٥ ــ تجريد البناني ٤ / ١٦٥ عن كتاب : استدراكات السعد على الخطيب في المطول د / أحمد هنداوي هلال ، نشر : مكتبة وهبة بالقاهرة ، ط/ أولى ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م .

٦ ــ سورة العلق : الآية ١٧ .

٧ ــ سورة يوسف : الآية ٨٢ .

٨ ــ راجع : الإيضاح ٥ / ٣١ ، ٥ / ١٥٥ ، والتلخيص ص ٢٩٨ ، ٣٣٦ .

٩ ــ راجع : التبيان في البيان للطيبي ص ٣٧٤ ، تحقيق د / عبد الستار زموط ، ط : دار الجيل ببيروت ، ط / أولى ١٤١٦ هـ ــ ١٩٩٦ م .

الوقفة الحادية عشرة :

ونقفها معه في قرينة الاستعارة ، حيث استشهد بالبيت :

فإنْ تَعَافُوا الْعَدْلَ والإيمَانَا فإنَّ في أيْمَانِنَا نِيرَانَا [1]

على مجئ قرينة الاستعارة التصريحية أكثرَ من معنىً ، يقول : " وقرينة الاستعارة إما معنىً واحدٌ ، كقولك : رأيت أسدًا يرمى ، أو أكثرُ ، كقول بعض العرب : فإنْ تَعَافُوا الْعَدْلَ والإيمَانَا ... أى : سيوفاً تلمع كأنها شُعَل نيران ، كما قال الآخر :

ناهَضتَهُم وَالبارِقاتُ كَأَنَّها شُعَلٌ عَلى أَيديهُمُ تَتَلَهَّبُ [2]

فقوله " تعافوا" باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل وتعلقه بالإيمان قرينة لذلك ؛ لدلالته على أن جوابه أنهم يحاربون ويقسرون على الطاعة بالسيف " [3] .

فقد جعل "نيرانا" مستعارًا للسيوف، وجعل القرينة " تعافوا " باعتبار تعلقه بالعدل وتعلقه بالإيمان ، مع جواز الاستغناء عن أحد المتعلقين" العدل والإيمان "، وقد اعتُرِضَ على القول بالاستعارة أصلاً، وقيل بجواز حمل النيران فى البيت على الحقيقة، كما اعترض على القول بأن النيران مستعار للسيوف، وقيل: الأَوْلَى جعله مستعارًا للرماح ؛ لأن أسنتها هى التى تشبه بشعل النيران لارتفاعها ، وسرعة حركتها ، ولمعانها ، وقد جعلها العصام مستعارة لآلة الحرب مطلقاً ،كما اعترض على اعتبار القرينة فى البيت أكثرَ من أمر واحد، وقيل: بل هى أمر واحد، وهو قوله: " تعافوا "، له متعلقان، وهما "العدل" و "الإيمان"، ولو كانت أكثر من أمر لكانت قرائن ، وليس قرينة ، وأضاف عبد القاهر – رحمه الله – قرينة أخرى، وهى قوله: " فى أيمانا " [4] ، يقول بهاء الدين – رحمه الله– بعد أن ذكر كلام الخطيب: "وفيه نظر؛ لأن (تعافوا العدل والإيمان) إذا كان قرينة فى حصول القهر، فالقهر لا يستلزم السيف، بل يستلزم مطلق العقوبة، فقد تكون بالنيران؛ لأن النار أحد أنواع القتال، فإن قيل : الغالب القتال بالسلاح ، قلنا : فالقرينة حينئذ ليست ما ذكر فقط ، بل هى منضمة إلى هذا ، وقول الطيبى : لأن العذاب بالنار لا يكون إلا للواحد القهار ، كلام صحيح ؛ إلا أنه استدلال عجيب ؛ لأن قائل هذا البيت إن لزم كونه مؤمنًا لذكره الإيمان فمن أين لنا أنه لم يتوعد بالنار ؟ وقد يقع من المؤمن عصياناً ، أو تخويفاً ، سلمناه ، أليس التوصل إلى الكفار بالتحريق جائز عند الحاجة

---

١ ـــ البيت غير منسوب فى دلائل الإعجاز للشيخ / عبد القاهر الجرجاني ص ٢٩٩ ، تحقيق الشيخ / شاكر ، ط : المدني بجدة ط / ثالثة ١٤١٣ هـ ـــ ١٩٩٢ م ، والخصائص لابن جني ٣ / ١٧٦ ، تحقيق / محمد على النجار ، ط : عالم الكتب بيروت .

٢ ـــ البيت للبحترى فى ديوانه ١ / ٧٥ .

٣ ـــ راجع : الإيضاح ٥ / ٦٠ ، والتلخيص ص٣٠٧ .

٤ ـــ راجع : عروس الأفراح ٤/ ٧٣ ، والأطول ٢/ ١٢٨، ودلائل الإعجاز ص ٢٩٩ .

إليه بلا إشكال ، ولو لم يكن جاز أن يراد نار الآخرة ، ولفظ الإيمان لا ينفى ذلك ، على معنى أن أيدى المؤمنين كان فيها نار الآخرة مرسلة على الكفار ، سلمنا أنه قرينة تصرفه إلى السلاح ، فمن أين له أن المراد السيوف ؟ ، جاز أن يراد أسنة الرماح ، بل أسنة الرماح هى المشبهة فى الغالب بالنار ؛ لأنها أشبه بالشعلة من النار ؛ لارتفاعها ، وسرعة حركتها ، ولمعانها ، وليس مجموع ذلك بالسيف ، ثم يقال : القرينة هنا أمر واحد له متعلقان - يعني " تعافوا " متعلقاً بالعدل والإيمان - لا أمور متعددة ، ولو كانت القرينة أمورًا متعددة لكانت قرائن ، لا قرينة هى أكثر من واحد ... والذى يظهر فى البيت أن القرينة مجموع : فإن تعافوا ، مع قوله : أيماننا ، جمع يمين ؛ لأن الأول دل على العقوبة ، والثانى دل على عدم إرادة النار الحقيقية " [1] .

ونرى أنه لا داعى لهذا الاجتهاد الذى اجتهده السبكى - رحمه الله - فى جواز حمل النيران فى البيت على الحقيقة ؛ لأن استعارته لآلة الحرب هنا ظاهرة ، سواء كانت هذه الآلة سيوفًا أو كانت رماحًا، فكما أن النيران تستعار للرماح ، فإنها تستعار أيضًا للسيوف ، كما نرى أن القرينة فى البيت ليست كما ذهب الخطيب قرينة متعددة باعتبار التعلق بحيث يجوز حذف أحد المتعلقين ؛ لأن التعدد أمر لفظي والتعلق أمر معنوي ، وإنما هي متعددة باعتبار أن فى البيت قرينتين - كما ذهب الإمام عبد القاهر والسبكي رحمهما الله - الأولى: مجموع قوله: (فإن تعافوا العدل والإيمانا) المُكَوِّنِ من الفعل وما تعلق به ، والثانية : قوله : (فى أيماننا) .

الوقفة الثانية عشرة :

ونقفها معه في قرينة الاستعارة أيضاً ، وذلك في تمثيله بقول البحتري :

وَصَاعِقَةٍ مِن نَصْلِهِ تَنْكَفِي بها عَلى أَرْؤُسِ الأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ [2]

للقرينة التي تتكون من عدة معانٍ تراعى جميعاً ، ولا يمكن الاستغناء عن شيء منها ، عكس القرينة في الموضع السابق ، يقول : " أو معانٍ مربوطٌ بعضها ببعض ، كما في قول البحتري : وَصَاعِقَةٍ مِن نَصْلِهِ ...ثم علق على البيت بمثل ما علق به عبدالقاهر والرازي رحمهما الله ، فقال : " عنى بخمس سحائب : أنامل الممدوح ، فذكر أن هناك صاعقةً ، ثم قال : من نصله ، فبين أنها من نصل سيفه ، ثم قال: على أرؤس الأقران، ثم قال: خمس، فذكر عدد أصابع اليد، فبان من مجموع ذلك غرضه"[3].

ورُدَّ ذلك بأن الأَوْلَى أن يقال بأن السحائبَ مستعار للأصابع ، وليس للأنامل ، وأن الصاعقة في الأصل : النار التي تحدث عند الرعد والبرق ، وأراد بها هنا الضرب الشديد في رؤوس

---

١ ــ راجع : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٧٣ .

٢ ــ البيت في ديوانه ١ / ١٧٩ .

٣ ــ راجع الإيضاح ٥ / ٦١ ، والتلخيص ص ٣٠٨ ، وراجع تعليق عبد القاهر على البيت في دلائل الإعجاز ص ٢٩٩ ، وتعليق الرازي عليه في نهاية الإيجاز ص ١٠٠ .

الأقران ، فهي مستعارةٌ للسيف استعارةً مستقلةً ، وليست داخلةً في القرينة ، وعلى هذا ففي البيت استعارتان ، الأُولى في " صاعقة " ، وقرينتها " من نصله " ، و"سحائب " ؛ لأن السحائب ليس من شأنها أن تأتي بالصاعقة ، وهما قرينتان منفصلتان ، أما " على أرؤس الأقران" ، فليس بقرينة ؛ لأن الصاعقة الحقيقية تنكفي على الرؤوس ، إلا أن يقال : معناه على رؤوسهم دون غيرهم ، وتكون حينئذ قرينةً ثالثةً منفصلةً كذلك ، والاستعارة الثانية في " سحائب " ، وقرينتها ذكر الصاعقة ، وكذلك قوله : " من نصله " ، وهما قرينتان منفصلتان أيضاً [1].

وبهذا يكون في البيت استعارتان ، لكل واحدة منهما قرائنها المنفصلة ، وليس كما ذهب الخطيب بأن فيه استعارةً واحدةً في لفظ " سحائب " ، وما عداه قرينة له ، مؤلفة من عدة أمور ، لا يمكن الاستغناء عن شيء منها .

الوقفة الثالثة عشرة :

ونقفها معه في تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع ، حيث ذكر قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾ [2] مثالاً للاستعارة التي يكون طرفاها حسيين والجامع عقلياً ، يقول : " وأما استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي ، فكقوله تعالى: ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ، فإن المستعار منه كشط الجلد وإزالته عن الشاة ونحوها ، والمستعار له إزالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله ، وهما حسيان ، والجامع لهما ما يعقل من ترتب أمر على آخر " [3] .

وهذا النص مأخوذ من كلام السكاكي في المفتاح : " فالمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ، والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته، فالطرفان حسيان، والجامع هو: ما يعقل من ترتب أحدهما على الآخر"[4]، وكلام السكاكي مأخوذ من كلام الفخر الرازي في نهاية الإيجاز: " المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل، والمستعار منه: ظهور المسلوخ عن جلدته، والجامع أمر عقلي، وهو ترتب أحدهما على الآخر"[5] ، وقدَّرَ السعد الجامع بأنه "حصول أمر عقيب أمر دائماً وغالباً"[6].

والملاحظ هنا أن كلاً من الخطيب والسكاكي قد صدر حديثه عن الجامع بقوله: (ما يعقل) حتى يُدخلَ هذا الجامعَ الذى قدره فى حَيِّزِ المعقول، ولكننا إذا تأملنا وجدناه ليس كذلك ؛ إذ هو من قبيل المحسوسات؛ لأن ترتب ظهور ظلمة الليل على كشف ضوء النهار مما يُشاهد، وليس مما يعقل،

---

١ ـــ راجع : عروس الأفراح ، ومواهب الفتاح " ضمن الشروح " ٤ / ٧٥ ، وبغية الإيضاح ٣ / ٤٨٩ .

٢ ـــ سورة يس : الآية ٣٧ .

٣ ـــ راجع : الإيضاح ٥ / ٧٧ ، والتلخيص ص ٣١٢ .

٤ ـــ راجع : مفتاح العلوم للسكاكي ص ٣٣٧ ، تحقيق / حمدي محمدي قابيل ، نشر : المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

٥ ـــ راجع : نهاية الإيجاز ص١٥٧ .

٦ ـــ راجع : المطول ص ٣٦٩ .

ثم إنه لو قيل إن الجامع هو: ظهور شيء بعد إزالة شيء آخر عنه، لكان صحيحاً، وكان حسيًا، وليس عقليًا؛ ولذلك فإننا مع ابن يعقوب -رحمه الله- في حمله الجامع في الآية على الحسية، حيث يقول: " ثم الترتب المذكور إذا كان معناه حصول أمر عقب حصول آخر دائماً وغالباً ، فلا ينافي أن يكون حسيّاً ؛ لأن الحاصل إن كان موجوداً حسيّاً كالجرم قبل هذا الحصول، فحصوله بعد آخر يكون معناه حصول سكونه أو حركته بعد سكون أو حركة آخر، والسكون والحركة حسيان، وإن كان معدوماً فحصوله وجوده، والوجود باعتبار متعلقه حسي، وذلك كافٍ في الحسية، وكونه عقليّاً باعتبار كونه كليّاً لا يوجب الخروج عن الحسية، لأن الجامع بهذا الاعتبار حسي كله ، وجعله عقليّاً باعتبار أن الحاصل ظهور اللحم عن الكشط وظهور الظلمة عن كشف الضوء، والظهور يرجع إلى الإبصار ، وهو عقلي، يرد عليه: أن الظهور حسي باعتبار الظاهر، فتأمل " [1] .

ويقول د/ عبد المتعال الصعيدي: "الحق أن هذا الترتيب حسي لتعلقه بأمور محسوسة، وإنما يكون الترتب عقلياً في مثل ترتب النتيجة على العلم بالمقدمات " [2] .

---

١ ــ راجع : مواهب الفتاح " ضمن الشروح " ٤ / ٩٧ .

٢ ــ راجع : بغية الإيضاح ٣ / ٤٩٩ .

الفصل الثاني

وقفة مع الخطيب في بعض شواهد علم البديع وسنقف معه في علم البديع ثلاث عشرة وقفة ، أربعاً في الطباق ، وواحدةً في المقابلة ، وواحدةً في المشاكلة ، واثنتين في التورية ، وواحدةً في اللف والنشر ، وواحدةً في التقسيم ، وأخرى في المبالغة ، واثنتين في حسن التعليل .

وإليكم تفصيل هذه الوقفات :

الوقفة الأولى :

ونقفها معه في قول النبي ﷺ للأنصار: "إِنَّكُمْ لَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَزَعِ وَتَقِلُّونَ عِنْدَ الطَّمَعِ"[1]، حيث ذكره في باب الطباق ، وجعل الطباق فيه بين (تكثرون) و (تقلون) ، يقول : " ويكون ذلك – أى الطباق – بلفظين من نوعٍ واحد، اسمين ،كقوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وهُمْ رُقُودٌ ﴾ [2]، أو فعلين، كقوله تعالى: ﴿ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ﴾[3]، وقول النبي ﷺ للأنصار: (إِنَّكُمْ لَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَزَعِ وَتَقِلُّونَ عِنْدَ الطَّمَعِ) [4] .

وهذا الحديث مدح للأنصار، ونص على أنهم ليسوا كغيرهم من الناس فيما يتعلق بأمور القتال –أو الإغاثة– وأمور تقسيم الغنائم أو غيرها من أمور الدنيا، فهم يهرعون أفواجًا حينما يسمعون نداءَ داعٍ للحرب، أو صيحةَ ملهوفٍ، أو صرخةَ مستغيثٍ، ويولون أدبارهم عند تقسيم الغنائم أوالفيء، وهذا معناه أنهم يُقبلون على ما يُدبر عنه الناس من هذه الأمور، ويُدبرون عما يُقبلون عليه .

وإذا تأملنا وجدنا أن فى الحديث الشريف مقابلةَ معنيين بمعنيين، حيث قابل النظم (الكثرة والفزع)، بـــ(القلة والطمع)؛ إذ الفزع بمعناه الأصلى–الخوف– يقتضى الإدبار، والطمع يقتضى الإقبال.

وقد ذكرالحديث الشريف فى باب المقابلة فى كثيرمن الكتب، كشرح نهج البلاغة للشيخ/عبد الحميد بن عز الدين[5]، وجواهر البلاغة للشيخ/السيد أحمد الهاشمي[6]،والبلاغة الواضحة للأستاذين /على الجارم، ومصطفى أمين[7]، ونظرات في علم البديع للدكتور/ عبدالمنعم سيد عبد السلام

---

١ ـــ راجع الحديث في : كنز العمال للبرهان فوري ١٤ / ٦٦ ، تحقيق/ بكر حياني ، وصفوت السقا، نشر : مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط / خامسة ١٤٠١ هـــ ـــ ١٩٨١ م .

٢ ـــ سورة الكهف : الآية ١٨ .

٣ ـــ سورة آل عمران : الآية ٢٦ .

٤ ـــ راجع : الإيضاح ٦ / ٨ .

٥ ـــ راجع:شرح نهج البلاغة لعبدالحميد بن عزالدين٢/١٠٥،تحقيق/محمدأبوالفضل إبراهيم،ط/دار إحياء الكتاب العربي.

٦ ـــ راجع: جواهر البلاغة للشيخ/ أحمد الهاشمي ص٣٩٢، ط:دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط/سادسة .

٧ ـــ راجع : البلاغة الواضحة ص ٢٨٤ ، ط : دار المعارف .

الأشقر[1]، بينما ذكر في باب المطابقة في بديع ابن المعتز، ولم يكن – رحمه الله – قد خص المقابلة بمبحث مستقل كما فعل غيره حتى نعرف موقفه منه [2] ، وذكر في بعض الكتب الحديثة في باب الطباق ، كالبديع من المعاني والألفاظ لشيخنا د / عبد العظيم المطعني[3] ، وفن البديع للدكتور / عبد القادر حسين – رحمهما الله –[4] ولم يشر إليه أحد من شُرَّاح التلخيص ؛ لأن الخطيب لم يذكره في التلخيص ، والأولى عَدُّ الحديث الشريف ضمن شواهد المقابلة كما رأينا .

الوقفة الثانية :

ونقفها معه في استشهاده بالآية الكريمة : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾[5] للطباق بين حرفين ، على أن الطباق فيها بين : اللام ، و" على" ، يقول رحمه الله : " أو حرفين، كقوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [6] .

والواقع أن الآية تدخل أيضًا فى باب المقابلة ، والمقابلة فيها كالمقابلة فى الحديث السابق من باب مقابلة معنيين بمعنيين : " لها ما كسبت " ، و" عليها ما كسبت " ؛ لأن الكسب يكون فى الخير ، والاكتساب يكون فى الشر ، وقد علل الزمخشرى – رحمه الله – اختصاص كل من الخير والشر بالصياغة التى ذكرت معه بما يدل على تقابلهما ؛ حيث قال : " فإن قلتَ لِمَ خصَّ الخير بالكسب ، والشرَّ بالاكتساب ؟ قلتُ : فى الاكتساب اعتمال ، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس ، وهى منجذبة إليه ، وأمَّارة به ، كانت فى تحصيله أعملَ وأجَدَّ ، فجعلت لذلك مكتسبةً فيه ، ولما لم تكن كذلك فى باب الخير ، وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال " [7] .

ونقل العصام عن القاضى – رحمهما الله – قوله : " أى : لها ما كسبت من خير ، وعليها ما اكتسبت من شر ، لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها ، وتخصيص الخير بالكسب والشر

---

١ ـــ راجع :نظرات في علم البديع للدكتور/ عبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر ص ٩٠ ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ، ط / أولى ١٤١٦ هـ ـــ ١٩٩٥ م .

٢ ـــ راجع : البديع لابن المعتز ص ٣٦، تعليق / إغناطيوس كراتشقو فسكي ، نشر : دار الميسرة ببيروت، ط / ثالثة ١٤٠٢ هـ ـــ ١٩٨٢ م .

٣ ـــ راجع : البديع من المعاني والألفاظ د / عبد العظيم المطعني ص٩ ، نشر : مكتبة وهبة بالقاهرة ، ط / أولى ١٤٢٣ هـ ـــ ٢٠٠٢ م .

٤ ـــ راجع : فن البديع للدكتور / عبد القادر حسين ، نشر : دار الشروق بالقاهرة، ط / أولى ١٤٠٣ هـ ـــ ١٩٨٣ .

٥ ـــ سورة البقرة : الآية ٢٨٦ .

٦ ـــ راجع : الإيضاح٦ / ٩ ، والتلخيص ص ٣٤٩ .

٧ ـــ راجع : الكشاف للزمخشري ١ / ٢٩٤ ، تعليق / يوسف الحمادي ، نشر : مكتبة مصر .

بالاكتساب ؛ لأن الاكتساب فيه اعتمال ، والشر تشتهيه النفس وتنجذب إليه ، فكأنها أَجَدُّ فى تحصيله وأَعْمَل " [1] ، وهذا قريب مما ذكره الزمخشرى ، بل مأخوذ عنه .

أما ابن يعقوب – رحمه الله – فقد شرح الآية بما لا يدع مجالاً للشك فى عدها ضمن شواهد المقابلة ، غير أنه لم يصرح بذلك ، وإنما تركها على حالها في باب الطباق ، يقول: " لأن اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع ، وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل والثقل المؤذن بالتضرر ، فصار تقابلهما كتقابل النفع والضر ، وهما ضدان ، وعبر بالاكتساب فى جانب الشر ؛ لأن الافتعال يؤذن بالتعمل والتكلف بالتطلب ، والنفس فى طلب المعصية المقتضية للشر لا تخلو عن شهوة ، فلعلها فى المعصية تعمل وتطلب ، والمعنى : أن النفس لا ينتفع بطاعتها غيرها ، ولا يتضرر بمعصيتها غيرها ، وبه يُعلم أن التقدير : لها نفع – أى ثواب –ما كسبت من الطاعة ، وعليها ضرر –أى عذاب–ما اكتسبت من المعصية " [2] .

فقوله: " وبه يعلم أن التقدير: لها نفع، أي: ثواب ... " إلى آخره ، يدل دلالة قاطعة على أن الآية من باب مقابلة معنيين بمعنيين .

الوقفة الثالثة :

ونقفها معه في ذكره بيت أبي الطيب المتنبى فى كافور الإخشيدى :

لِمَن تَطلُبُ الدُّنيا إذا لَم تُرِد بِها سُرُورَ مُحِبٍّ أَو إِسَاءَةَ مُجرِمِ [3]

ضمن شواهد ملحقات الطباق ، وحكمه عليه بالفساد ، وتعليل ذلك بقوله : " فإن ضد المحب هو المبغض ، والمجرم قد لا يكون مبغضًا ، وله وجه بعيد "[4] ، ولم يبين هذا الوجه البعيد .

ولنا معه فى هذا البيت وقفتان ، الأولى : فى حكمه عليه بأنه من فاسد ملحقات الطباق وتعليل ذلك بما ذُكر آنفًا ، والثانية : فى إدخاله البيت ضمن شواهد الطباق .

أما بالنسبة للحكم عليه بالفساد ، فقد ذكر هو أن للبيت وجهًا بعيدًا يصحح معناه ، وكان من الواجب عليه أن يذكر هذا الوجه ، ربما كان هو المقصود ، لكنه لم يذكره ، و ذكره السبكي – رحمه الله – حيث قال : " يريد المصنف أن بين الإجرام والبغض تلازمًا بالادعاء ، كأنه يشير إلى أن المجرم لا يكون إلا مبغضًا له – أى : لكافور – لمنافاة حاله حال المجرم " [5] .

ويبدو أنه لم يرد مطلق محب ومطلق مجرم ، وإنما أراد محبًّا لكافور ، ومجرمًا عليه ، والمجرم

---

١ ـــ راجع : الأطول ٢ / ١٨٢ .

٢ ـــ راجع : مواهب الفتاح " ضمن الشروح " ٤ / ٢٨٨ .

٣ ـــ البيت فى ديوانه ٢ / ٤٧٤ .

٤ ـــ راجع : الإيضاح ٦ / ١٤ .

٥ ـــ راجع : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٢٩٥ .

عليه لا يكون إلا مبغضًا كارهًا له ، وبهذا يستقيم المعنى ، وينتقض الحكم على البيت بالفساد .

وأما بالنسبة لإدخال البيت ضمن شواهد الطباق ، فهذا ليس بدقيق ؛ لأن فى البيت مقابلةً بين " سرور محب " و " إساءة مجرم " ، فهو من باب مقابلة معنيين بمعنيين ، وقد شرح البرقوقي – رحمه الله – معنى البيت بما يوضح المقابلة فيه بقوله : " أى : إنما تراد الدنيا ، ويتناحر عليها ، ويتنافس فيها ، لنفع الأولياء وضر الأعداء ، وليست تصلح لغير هذين " [1] .

فقوله : " لنفع الأولياء ، وضر الأعداء " يدل على أن في البيت مقابلة معنيين بمعنيين ، وكذلك فعل بهاء الدين ، حيث جعل بين السرور والإساءة تقابلاً باعتبار هذا الوجه البعيد الذى وضحه بين المحب والمجرم ، يقول : " وكذلك السرور والإساءة لا تقابل بينهما إلا بهذا الاعتبار " [2] ، فعبارته هذه تشير إلى أن بين السرور والإساءة تقابلاً باعتبار هذا الوجه البعيد ، وهو التلازم بالادعاء ، بحيث يكون محب الممدوح مسرورًا منه لموافقة حالِه حالَه ، ويكون مبغضه غاضبًا عليه ، مستاءً منه ، لاختلاف حاله مع حاله ... وهكذا .

الوقفة الرابعة :

ونقفها معه في ذكره قول أبي تمام فى الشيب :

لَهُ مَنظَرٌ في العَينِ أَبيَضُ ناصِعٌ ... وَلَكِنَّهُ في القَلبِ أَسوَدُ أَسفَعُ [3]

ضمن ملحقات الطباق – كسابقه – غير أنه قد ذكره ضمن شواهد ما أسماه بـ "إيهام التضاد"، يقول : والثاني ما يسمى إيهام التضاد ... ثم ساق عدة أمثلة ، ثم ذكر البيت ، ولم يوضح الشاهد فيه ، ولكنه أراد أن إيْهام التضاد فيه حدث بالجمع بين معنيين غير متقابلين، وهما: ظهور الشيب للعين أبيضَ ناصعاً ، وشدة تأثير ذلك فى القلب حزناً وغمّاً ، عُبِّرَ عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان ، وهما : أبيض ، وأسود [4] .

وبالتأمل فى مفردات البيت يتضح لنا أن فيه مقابلة ثلاثة معانٍ بثلاثة ، فـ " العين " تقابل " القلب " باعتبار إرادة الظاهر بالعين ، والباطن بالقلب ، و " أبيض " تقابل " أسود " ، و"ناصع" تقابل" أسفع " ؛ لأن الأولى معناها: الخالص الصافى من الألوان، والثانية معناها: المختلط مع غيره منها [5] ، وبهذا يكون البيت من باب المقابلة ، وليس من باب الطباق أو ما ألحق به.

وفي ختام هذه الوقفات الأربع أشير إلى أن البلاغيين قبل الخطيب لم يفصلوا بين الطباق والمقابلة

---

١ ـــ راجع : ديوان المتنبى بشرح البرقوقي ٢ / ٤٧٤ .

٢ ـــ راجع : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٢٩٥ .

٣ ـــ البيت في ديوانه ٢ / ٣٢٤ .

٤ ـــ راجع : الإيضاح ٦ / ١٥ .

٥ ـــ راجع : لسان العرب (نصع – سفع) .

، وإنما جعلوهما شيئاً واحداً ، وكان على الخطيب وقد فصل بينهما، وخص المقابلة بمبحث مستقل، ووضع لها حداً وضابطاً، كان عليه ألا يدخل شيئاً منها في الطباق أو ما ألحق به، حتى لا تتداخل الشواهد و الأقسام التي حرص هو وغيره من مدرسة السكاكي على استقلالها .

الوقفة الخامسة :

ونقفها معه في عَدِّهِ بيت أبي الطيب :

أَزورُهُمْ وَسَوادُ اللَّيلِ يَشفَعُ لي وَأَنثَني وَبَياضُ الصُبحِ يُغْرِي بي [1]

ضمن شواهد مقابلة أربعة معانٍ بأربعة، واعتباره المقابلة بين "لي" و "بي" ملغاة لدخول الحرفين مع الفعلين قبلهما ؛ لأنهما صلة، يقول: " قيل : وفى قول أبي الطيب : أَزورُهُمْ وَسَوادُ اللَّيلِ يَشفَعُ لي ... مقابلة خمسة بخمسة ، على أن المقابلة الخامسةَ بين "لي" و "بي" ، وفيه نظر ؛ لأن اللام والباء فيهما صلتا الفعلين ، فهما من تمامهما " [2] .

ونقول : إذا كانت اللام والباء فى البيت من صلة الفعلين قبلهما ، فلماذا لم تكن اللام و " على " فى الآية السابقة : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) من صلة الفعلين كذلك؟، مع أنهما بالفعل من صلتهما ، ولكنهما قُدِّمَا للقصر، إلا أن الخطيب قد أفردهما عن فعليهما ، وجعل الطباق فى الآية من باب الطباق بين حرفين ، ولو جرى على هذا النسق الذى جرى عليه هنا لجعل الطباق فى الآية بين الفعلين "كسبت " ، و " اكتسبت " .

والراجح أن فى البيت مقابلةَ خمسةِ معانٍ بخمسة ، حيث قابل فيه "أزور" بـــ "أنثنى" ، و "سواد" بـــ "بياض" ، و "الليل" بـــ "الصبح" ، و "يشفع" بـــ "يغرى" ، و "لى" بـــ "بى" ، وإلى هذا ذهب عدد غير قليل من العلماء ، نذكر منهم : المَقَّرِى (ت ٤١٤ هـــ) ، وابن سنان (ت ٤٦٦ هـــ) ، والواحدى (ت ٤٦٨ هـــ)، وابن أبي الإصبع (ت ٦٥٤ هـــ)، والنويري (ت ٧٣٣ هـــ) ، و صلاح الدين الصفدى (ت ٧٦٤ هـــ) ، والعباسي (ت٩٦٣ هـــ) ، والأنطاكي (ت ١٠٠٨ هـــ) [3] .

---

١ ـــ البيت في ديوانه ١ / ٢٢٤ .

٢ ـــ راجع : الإيضاح ٦ / ١٨ .

٣ ـــ راجع : نفح الطيب للمَقَّرِى ٧ / ٢٨١ ، ط / دار صادر ، بيروت ١٩٦٨م ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ص ٢٠١، ط : دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٤٠٢ هـــ - ١٩٨٢ م ، وشرح الواحدي لديوان المتنبى ١ / ٣١٦ ، وتحرير التحبير لابن أبي الإصبع ، تحقيق د / حفني محمد شرف ١٩٦٣م ، ونهاية الأرب للنويري ٧ / ٨٧ ، ونصرة الثائر على المثل السائر للصفدي ١ / ١٢٩، نشر : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ م ، ومعاهد التنصيص ٢/ ٢٠٩ ، وتزيين الأسواق فى أخبار العشاق للأنطاكي ص ١٦١ .

الوقفة السادسة :

ونقفها معه في ذكره بيت أبي تمام :

مَن مُبلِغٌ أفْنَاءَ يَعْرُبَ كُلَّها أنّي بَنَيتُ الجارَ قَبلَ المَنْزِلِ

ضمن شواهد النوع الأول من نَوْعَى المشاكلة ، وهو المشاكلة التي يذكر فيها الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً ، يقول في بيان المشاكلة فيه : " فالذى سوغ بناء الجار .... هو مراعاة المشاكلة ، ولولا بناء الدار لم يصح بناء الدار " [1] .

وهذا معناه أن الشاعر عبر عن اختيار الجار ببناء الجار لوقوعه في صحبة بناء المنزل ، على أن الصحبة هنا تحقيقية .

وبالتأمل نجد أنّ الصحبة هنا تقديرية ، وليست تحقيقية ؛ لأن البناء ذكر مع الجار ، ولم يذكر مع المنـــزل ، وبهذا تكون المشاكلة في البيت من النوع الثاني الذى تكون فيه الصحبة تقديرية ، والذى مثل له الخطيب بقوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ [2] ، وإلى هذا ذهب بهاء الدين السبكي – رحمه الله – حينما قال تعليقًا على كلام الخطيب في البيت : " وفيه نظر ؛ لأن البناء المذكور لم يُذكر نظيره في المنـــزل تحقيقاً ، بل تقديراً ، فإن تقديره : قبل بناء المنـــزل ، فهو من القسم الثاني ، لا الأول " [3] .

وليس من المستبعد عندنا إخراج البيت من المشاكلة كليةً وإدخاله في باب التضمين ، بحيث يكون قد ضَمَّنَ "بنيت" معنى: اخترت، وعليه يكون المعنى: من مبلغ أفناء يعرب كلها أني اخترت الجار قبل المنـــزل، والمعنى مع القول بالتضمين مستقيم كاستقامته مع القول بالمشاكلة، بل إن تأملناه وجدناه أكثر منه استقامة .

الوقفة السابعة :

ونقفها معه في تمثيله للتورية المجردة بقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾[4]، على أن الاستواء له معنيان: قريب غير مراد، وهو الاستقرار الحسى على مكان مرتفع ، وبعيد مراد، وهو الاستيلاء والارتفاع على الشيء بالقهر والغلبة، أو القدرة والملك، ولم يُذكر مع التورية ما يلائم المعنى القريب. والواقع أن التورية هنا ليست مجردة، وإنما هى مرشحة؛ لأن "على" موضوعة في الحقيقة للدلالة على الاستعلاء الحسى؛ فهى لذلك تلائم المعنى المورى به أو المعنى القريب، وأيضًا فإن لفظة

---

١ ـــ راجع : الإيضاح ٦ / ٢٨ .

٢ ـــ سورة البقرة : الآية ١٣٨، والمشاكلة في الآية حدثت بالتعبير عن تطهير الله بالصبغة ؛ لوقوع التطهير في صحبة صبغة النصارى لأبنائهم في ماء المعمودية ، وهى صحبة مقدرة يدل عليها ما عرف عنهم .

٣ ـــ راجع : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٣١٢ .

٤ ـــ سورة طه : الآية ٥ ، وراجع التمثيل بالآية في : الإيضاح ٦ / ٣٨ ، والتلخيص ص ٣٦٠ .

"العرش" تلائم هذا المعنى؛ لأنها بمعنى السرير ، وإلى هذا ذهب بهاء الدين السبكى وابن يعقوب المغربى رحمهما الله [1] .

الوقفة الثامنة :

ونقفها معه في استشهاده ببيتَى القاضى عياض فى ريح صيفية باردة :

كأنَّ كانُونَ أَهْـدَى مِن مَلابِسِـهِ لِشَهْرِ تَمُّوزَ أنواعًا مِن الحُلَلِ

أو الغزالةَ مِن طُولِ المَدَى خَـرُفَتْ فَما تَفْرُقُ بين الجَدْيِ والحَمَلِ [2]

للتورية المرشحة بما يلائم المورى به بعدها ، على أن التورية فى لفظ " الغزالة " ، والمعنى المورى به – أو القريب غير المراد – هو الحيوان المعروف ، والمورى عنه – أو البعيد المراد – هو الشمس، وقد رشحت التورية بذكر" الجدى والحمل " بعدها ، يقول : " وإما بعدها كلفظ الغزالة فى قول القاضى الإمام أبى الفضل عياض فى صيفية باردة : كأن كانون .... " [3] .

وفى تحديد موضع التورية ونوعها فى البيت الثانى أقوال كثيرة، منها ما يتفق مع كلام الخطيب، ومنها ما يختلف معه، فقد قيل: فى البيت توريتان، الأولى: فى لفظ "الغزالة"، والثانية: فى لفظ "الجدى والحمل"، وهما مجردتان، وليست إحداهما ترشيحًا للأخرى؛ لأن شرط المرشح به أن يكون صريحًا، وكل من "الغزالة"، و"الجدى، والحمل" مشتركان، وهذا القول لمحمد بن يعقوب المعروف بابن النحوية (تـ٧١٨هـ)[4]، وتبعه فى ذلك ابن حجة الحموى (تـ ٨٣٧ هـ)، غير أنه جعل فى البيت ثلاث توريات مجردة، يقول: "فالتورية هنا مجردة، والشاهد فى (الغزالة، والجدى، والحمل) فإن الناظم لم يذكر قبل الغزالة ولا بعدها شيئاً من لوازم المورى به"[5].ويرى ابن مالك (تـ٦٧٢هـ) أن فى البيت توريةً فى لفظ "الغزالة"، وهى مجردة، إذ ليس قبلها ولا بعدها ما يرشحها، وتورية أخرى فى: "الجدى والحمل"، ولكنها مرشحة بذكر "الغزالة" قبلها[6].

ويرى السعد (٧٩١ أو ٧٩٣ هـ) – فى أحد رأييه – والعصام (تـ٩٥١ هـ) أن

---

١ ـ راجع : عروس الأفراح ، ومواهب الفتاح " ضمن الشروح " ٤ / ٣٢٦ .

٢ـ البيتان فى خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي ٢/ ٢٤٤ ت / عصام شعيتو ، نشر : دار مكتبة الهلال بيروت ، ط / أولى ١٩٨٧ م ، و" كانون " من أشهر الشتاء ، و" تموز " من أشهر الصيف .

٣ ـ راجع : الإيضاح ٦ / ٤٠ .

٤ ـ ابن النحوية : هو محمد بن يعقوب بن إلياس ، بدر الدين ، عالم بالعربية ، من أهل دمشق ن له : شرح ألفية ابن المعطى ، وإسفار الصباح عن ضوء المصباح ، وهو اختصار لكتابه : المصباح فى المعانى والبيان ، توفى سنة ٧١٨ هـ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ ، والأعلام للزركلى ٧ / ١٤٦ . وراجع رأيه في : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٣٢٦ .

٥ ـ راجع : خزانة الأدب وغاية الأرب ٢ / ٢٤٤ .

٦ ـ رأي ابن مالك نقله بهاء الدين في عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٣٢٦ .

"الغزالة" تورية مرشحة بذكر الجدى والحمل بعدها ، وفى الجدى والحمل تورية ، حيث أريد بهما المعنى البعيد، وهو البرجان ، وهى مرشحة بذكر الغزالة قبلها [1] . ونقل الدسوقى (تـ ١٢٣٠ هـ) عن غيره أن التورية فى لفظ " الغزالة " مرشحة بذكر الخرافة ، والجدى ، والحمل ، بعدها ، وفى (الجدى والحمل) مجردة ، ويرى - رحمه الله - أن كلاً من التوريتين مرشحة بالأخرى [2] . والراجح - عندنا - رأي ابن النحوية، والذى حمل الألفاظ الثلاثة (الغزالة، والجدى، والحمل) على التورية المجردة؛ لأن اشتراط بقاء اللفظ على معناه الأصلى فى الترشيح والتجريد، وكذلك فى قرينة المكنية، أمر متعارف عليه فى باب الاستعارة، فيجب أن يكون كذلك فى التورية، وألفاظ: (الغزالة، والجدى، والحمل) فى بيت القاضى الذى نحن بصدده ليست باقية فى معانيها الأصلية، حتى يكون شيء منها ترشيحًا للآخر، غير أنه لو جعل فى البيت ثلاث توريات مجردة، كما ذكر ابن حجة - رحمه الله - لكان أفضل .

الوقفة التاسعة :

ونقفها معه في ذكره بيتَى ابن الرومى :

آراؤكُمْ ووُجُوهُكُمْ وسيُوفُكُمْ ... في الحَادِثَاتِ إذا دَجَوْنَ نُجُومُ

فيها معالِمُ للهُدَى ومَصَابِحٌ ... تَجْلُو الدُّجَى والأُخْرَيَاتُ رُجُومُ [3]

ضمن شواهد اللف والنشر ، وجعله اللف والنشر فيهما من النوع الأول الذى يذكر فيه اللف مفصلاً ، ثم يذكر فى النشر ما لكل واحدٍ من غير تعيين ، ثقة بأن السامع يرده إليه[4]، على أن اللف حدث بالشطر الأول من البيت الأول : (آراؤكُمْ ووُجُوهُكُمْ وسيُوفُكُمْ) ، والنشر حدث بالبيت الثانى كله ، فقد ذكر للآراء(معالمُ للهُدَى)، وللوجوه (مَصَابِحٌ تَجْلُو الدُّجَى)، وللسيوف (والأُخْرَيَاتُ رُجُومُ) ،ورد بهاء الدين -رحمه الله- هذا من وجوه :

- منها أنه اشترط فيما سبق ألا يكون فى النشر تعيين فرد منه لفرد من أفراد اللف ، وهذا فيه تعيين الأخير للأخير بقوله : (والأخريات رجوم) ، فيكون من التقسيم ، لا من اللف والنشر .
- ومنها : أن المظروف إذا كان فى أحد أشياء فيها مناسبة ما يصدق أن يقال هو فيها ،كما جعل الحج واقعًا فى أشهر معلومات ، وإنما يقع فى بعضها، وإذا ثبت هذا، فلا يتعين أن لكل واحد من المعالم ، والمصابيح ، والرجوم ، ظرفًا من الآراء ، والوجوه ، والسيوف ؛ لأنه إذا كانت المعالم مثلاً فى الآراء ، صدق أن المعالم فى الآراء والوجوه والسيوف ؛ لأن بين الثلاثة تناسبًا

---

١ ـــ راجع : المطول ص ٤٢٥ ، والأطول ٢ / ١٩٥ .

٢ ـــ راجع : حاشية الدسوقى على مختصر السعد " ضمن الشروح " ٤ / ٣٢٥ .

٣ ـــ البيتان فى ديوانه ٦ / ٢٣٤٥ .

٤ ـــ راجع : الإيضاح ٦ / ٤٢ .

يسوغ جعل الواقع فى أحدها واقعاً فى الجميع ، وهو أنها موصلة إلى المقصود .

- ومنها : أنّا وإن قلنا : إنه لا يصح ذلك ، فما المانع من أن يراد تحقيق المعنى ، ويدعى أن فى الآراء وحدها معالم للهدى ، ومصابيح للدجى ، ورجوما للعدى ، وكذلك فى الوجوه والسيوف ؟ فلا يكون من اللف والنشر فى شىء .

- ومنها : أنا لو سلمنا أن هذا لف ونشر ، فليس هذا من القسم الأول الذى ذكر فيه اللف مفصلاً كما زعم المصنف ، بل من القسم الثانى الذى وقع اللف فيه مجملاً؛ لأن الضمير في " فيها " هو اللف ، فهو كقولك : الزيدان قائم وقاعد ، وكقوله تعالى : ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى ..... ﴾ [1] ، وإنما التبس ذلك عليه ؛ لأنه نظر إلى التفصيل فى البيت الأول ، وليس كذلك ، فإن النشر إنما وقع للضمير فى قوله : "فيها " [2] . وهذا كلام وجيه ومقبول ، وإن كان بعضهم قد رد البيتين إلى باب التقسيم [3] .

ونرى – والله أعلم بالصواب – أن البيتين ليسا من اللف والنشر ، ولا من التقسيم ، وإنما هما من الجمع مع التقسيم ، حيث جمع الشاعر متعددًا : (آراؤكُمْ ووُجُوهُكُمْ وسُيُوفُكُمْ) فى حكم واحد، وهو كونها نجومًا ، ثم قسم ، فذكر وجوه نفع هذه النجوم ، فقال : فيها معالم للهدى ، ومصابيح تجلو الدجى ، والباقيات رجوم للشياطين ، وعلى هذا فالضمير في " فيها " يعود على النجوم ، وليس على الآراء والوجوه والسيوف .

الوقفة العاشرة :

ونقفها معه في كل شواهد التقسيم التى ذكرها ، فإنها لا تتفق مع التعريف ، سواء ما مثل به هو ، أو ما نقله عن الرازي والسكاكى ، حيث قال فى تعريف التقسيم : هو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين ، ثم مثل له بقول أبى تمام :

وَما هُوَ إِلّا الوَحيُ أَو حَدُّ مُرهَفٍ تُميلُ ظُباهُ أَحدَعَي كُلِّ مائِلِ
فَهَذا دَواءُ الدّاءِ مِن كُلِّ عالِمٍ وَهَذا دَواءُ الدّاءِ مِن كُلِّ جاهِلِ [4]

وبقول المتلمس :

ولا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إلا الأَذَلاَّنِ عَيرُ الحَيِّ والوَتَدُ
هذا عَلَى الخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وذا يُشَجُّ فلا يَرْثِى لَهُ أَحَدُ [5]

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية ١١١ .

٢ ـــ راجع : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٣٣٠ .

٣ ـــ راجع : تحرير التحبير ص ٢٦ : ٢٨ ، وخزانة الأدب وغاية الأرب ١ / ١٥١ ، ٢ / ٣٧١ .

٤ ـــ البيتان في ديوانه ١١٤ .

٥ ـــ راجع البيتين في : الكشكول ٩٢/٢ ، والمستقصي في أمثال العرب للزمخشري ١/ ١٣٣ ، ط : دار الكتب العلمية ببيروت ، ط / ثانية ١٩٨٧ ، ومعاهد التنصيص ٢ / ٣٠٦ .

ونقل عن الرازي والسكاكى – رحمهما الله – استشهادهما له بقول الشاعر :

أَدِيَانِ فى بَلْخَ لا يَأْكُـــلا نِ إذا صَحَبا المرءَ غيرَ الكَبِدْ

فهذا طـــويلٌ كظلِّ القناةِ وهذا قَصِيرٌ كظلِّ الوَتَـــــدْ [1]

ثم قال : وهذا يقتضى أن يكون التقسيم أعم من اللف والنشر[2].وقيل:لا تعيين فى هذه الشواهد ؛ لأن اسم الإشارة فيها صالح لكل واحد من المذكورَين فى كل شاهد بدون تعيين،و"هذا"و"ذا" متساويان فى الدلالة على قرب المشار إليه ، وإن كان المراد التعيين من خارج ، فكل لف ونشر كذلك [3] ، وعليه يصح إدخال هذه الشواهد ضمن اللف والنشر.وقيل فى الشاهد الأول : لا نسلم التساوى ، بل فى حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه ما ، بخلاف المجرد عنها ، فهذا للقريب أعنى العير ، وذا للأقرب أعنى الوتد [4] ، و إدخال هذه الشواهد ضمن اللف والنشر أرجح .

الوقفة الحادية عشرة :

ونقفها معه في استشهاده بقوله تعالى : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ) النور:٣٥، وبقول الشاعر يصف فرساً :

وَيَكَادُ يَخْرُجُ سُرْعَةً مِنْ ظِلِّهِ لو كانَ يَرْغَبُ في فِرَاقِ رَفِيقِ[5]

وبقول أبي الطيب المتنبي :

عَقَدَتْ سَنابِكُها عَلَيْها عِثْيَراً لوْ تَبتَغي عَنَقاً عَلَيْهِ لأمْكَنَا [6]

وبقول القاضي الأرَّجاني يصف الليل بالطول :

يُخَيَّلُ لي أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ في الدُّجَى وشُدَّتْ بأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أجْفَانِي [7]

للغلو المقبول[8] ، يقول: "والمقبول منه – أي من الغلو – أصناف ، أحدها : ما أدخل عليه ما يقربه

---

١ ــ راجع : نهاية الإيجاز ص ١٧٨ ، ومفتاح العلوم ص ٣٦٧ ، و البيتان غير منسوبين فيهما .

٢ ــ راجع : الإيضاح ٦ / ٤٧ .

٣ ــ راجع : شروح التلخيص ٤ / ٣٣٨ ، وبغية الإيضاح ٤ / ٣٨ .

٤ ــ راجع : مختصر السعد " ضمن الشروح " ٤ / ٣٣٨ ، والمطول ص ٤٢٩ .

٥ ــ البيت غير منسوب في : معاهد التنصيص ١ / ٢٥٥ .

٦ ــ البيت في ديوانه ٢ / ٥٢٠ .

٧ ــ راجع البيت في : معاهد التنصيص ١ / ٢٥٥ .

٨ ــ ذكر البلاغيون للمبالغة ثلاثة أقسام : التبليغ ، وهو : أن يكون الوصف المدعى بلوغه في الشدة أو الضعف حداً مستبعداً أو مستحيلاً ممكناً عقلاً وعادة ، والإغراق ، وهو : أن يكون الوصف ممكناً عقلاً لا عادة ، والغلو ، وهو : أن يكون الوصف غير ممكن لا عقلاً ولا عادة .

إلى الصحة نحو لفظة "يكاد " في قوله تعالى: (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ)، وفي قول الشاعر يصف فرساً: ويكاد يخرجُ سرعةً من ظلهِ ..والثاني ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل، كقول أبي الطيب: عَقَدَتْ سَنابِكُها عَلَيْها عِثْيَراً .... وقد جمع القاضي الأرجاني بينهما في قوله يصف الليل بالطول: يُخَيَّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِي الدُّجَى ...[1] .

وبعيداً عن رفض كثير من البلاغيين القدامى والمحدثين القول بوجود المبالغة بوجه عام – تبليغاً، وإغراقاً، وغلواً –في الكلام البليغ، وخصوصاً في القرآن الكريم؛ معللين لذلك الرفض بمخالفتها الحقيقة، وخروجها عن الواجب، متخذين من قول عمر –رضي الله عنه– في زهير ابن أبي سُلمى: كان لا يمدح الرجل إلا بما هو فيه، ضابطاً لما يجب أن تكون عليه المعاني من الواقعية ، بعيداً عن هذا كله نرى أنه بالرجوع إلى تعريف المبالغة الذي عرفها به البلاغيون، وهو: أن يُدَّعي لوصفٍ بلوغه في الشدة أو الضعف حدّاً مستحيلاً أو مستبعداً؛ لئلا يُظن أنه غير متناهٍ في الشدة أو الضعف، وبتفسيرهم الادعاء بمعنى الإثبات، نرى عدم دخول هذه الشواهد في باب المبالغة أصلاً ؛ وذلك لعدم انطباق تعريف المبالغة عليها؛ إذ المبالغة فيها إثبات لوصف –ثابت وموجود– بلوغه في الشدة أو الضعف حدّاً مستحيلاً أو مستبعداً، أما هذه الشواهد، فليس فيها إثبات للوصف من أساسه، وإنما فيها إما إخبار بقرب وقوعه وحدوثه؛ لأن " كاد" موضوعٌ – كما يقول الشيخ رحمه الله – ليدلّ على شدة قرب وقوع الفعل، وأنه قد شارف الوجود[2]، وإما إخبار بافتراض أو تخيل وقوعه وحدوثه ، وشتان بين الإخبار ببلوغ الوصف الثابت في الشدة أو الضعف حدّاً مستحيلاً أو مستبعداً ، والإخبار بقرب الوقوع ، أو افتراض الوقوع ، أو تخيل الوقوع ، وحتى تتحقق من ذلك ، فقارن بين تمثيلهم للمبالغة بأقسامها الثلاثة بقول امرىء القيس :

فَعَادَى عِداءً بَينَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِراكاً و لم يَنْضَحْ بماءٍ فيُغسَلِ[3]

وبقول أبي الطيب :

وَأَصْرَعُ أيَّ الوَحْشِ قَفَّيْتُهُ بِهِ وَأَنْزِلُ عنْهُ مِثْلَهُ حينَ أَرْكَبُ[4]

وبقول الآخر:

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا وَنُتْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالاَ[5]

وبقول أبي نواس يمدح الرّشيد :

---

١ ـــ راجع : الإيضاح ٦ / ٦٣ ، والتلخيص ص ٣٧١ .

٢ ـــ راجع دلائل الإعجاز ص ٢٧٥ .

٣ ـــ البيت في ديوانه ص١٠٣ ، تحقيق د / محمد حمود ، ط : دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط / أولى ١٩٩٥م .

٤ ـــ البيت في ديوانه ١ /٢٣٣ .

٥ ـــ البيت منسوب لعُمَير بنِ الأَهتم التَّغْلِبي في الصناعتين ص ١١١ ، وفي معاهد التنصيص ١ / ٢٥٠.

وأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ [1]

وبين الشواهد التي ذكروها للغلو المقبول ؛ لتجد أن هذه الشواهد فيها إخبار بالوصف ، وإثبات له ، وادعاء بلوغه في الشدة حداً مستبعداً أو مستحيلاً ، أما شواهد الغلو التي ذكروها ، فليس فيها سوى الإخبار بأن هذه الأوصاف أوشكت أن تكون ، أو افتراض أنها من الممكن أن تكون ، أو تخيُّلِ أنها كائنة ، فأي مبالغة تكون في وصف لم يحدث أصلاً ؟، وأي مبالغة تكون في معنىً مفترضٍ أو متخيلٍ سوى تلك التي تحدث بطريق المجاز، لا بطريق الإخبار بـــ "يخيل لي"، ونحوه ؟ ؛ لذلك كله نرى عدم دخول هذه الشواهد وما كان مثلها في باب المبالغة ، لا تبليغاً ، ولا إغراقاً ، ولا غلواً .

وفي ختام هذه الوقفة أشير إلى أن شيخنا د / عبد العظيم المطعني – رحمه الله – قد أنكر على الخطيب ومن تبعه من شرَّاح التلخيص عَدَّ شيءٍ من القرآن ضمن الغلو ، وعزا ذلك إلى مجاراتهم للقواعد العقلية الصارمة التي وضعوها ، ثم حاولوا إخضاع الشواهد لها ، يقول رحمه الله: " وما أحال هذا الصنيع من البلاغيين إلا مجاراةً لما استقرَّ من قواعد اصطلحوا عليها في شأن المبالغة ؛ لأنه ليس من الهين إطلاق الغلو على أي تركيب في أسلوب القرآن الحكيم ، وكل ما ورد في القرآن مما أطلقوا عليه اسم الغلو أو الإفراط في الوصف يمكن فهمه على أسس أخرى تنأى به عما لا يليق بالنسبة لكلام الحكيم الخبير " [2] .

الوقفة الثانية عشرة :

ونقفها معه في استشهاده ببيت أبي الطيب المتنبي في مدح أبي على هارون بن عبد العزيز الكاتب : لَمْ تَحْكِ نائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّما حُمَّتْ بِهِ فَصَبِيبُها الرُّحَضَاءُ [3] ضمن شواهد حسن التعليل للوصف الثابت الذى ليس له علة حقيقية [4] ، على أن نزول المطر ليس له علة ، وأراد الشاعر أن يثبت له علة مناسبة باعتبار لطيف ، فجعل علته هى إصابة السحاب بالحمى التى جعلته يعرق غَيْرةً من كرم الممدوح .

وقد رد بهاء الدين (تـــ ٧٧٣هـــ رحمه الله)كون السحاب ليس له علة حقيقية ، وذكر أن له علة حقيقية ، وهى منفعة العباد ، فقال بعد أن شرح البيت ووجهة نظر الخطيب فيه : " وفيه نظر ؛ لأن المطر فى العادة يكون لمصالح العباد ومنافعهم " [5] .

وتبعه فى ذلك العصام (تـــ ٩٥١ هـــ) ، حيث قال : " وفيه نظر ؛ لأن لنـــزول المطر

---

١ ـــ راجع البيت في : الموازنة ص ١١ ، وخزانة الأدب وغاية الأرب ٢ / ١٨ .

٢ ـــ راجع : البديع من المعاني والألفاظ ص ٦٤ .

٣ ـــ البيت فى ديوانه ١ / ١٣٢ ، والرحضاء : عرق الحمى .

٤ ـــ راجع : الإيضاح ٦ / ٦٨ ، والتلخيص ص ٣٧٦ .

٥ ـــ راجع : عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٤ / ٣٧٦ .

سببًا على اختلاف بين أهل الشرع والحكمة ، ولا يذهب عنك أنه يمكن جعل البيت من قبيل إثبات صفة غير ثابتة خارجة عن الإمكان ، وهو إثبات العرق للسحاب " [1] .

فقد أشار إلى أن لنـــزول المطر سببًا مختلفًا فيه بين أهل الشرع والفلاسفة دون أن يذكر هذا السبب ، ثم أشار إلى جواز إدخال البيت فى حسن التعليل الذى يكون للوصف غير الثابت وغير الممكن ، وهو إثبات العرق للسحاب .

وأرجح عَدَّ البيت ضمن شواهد حسن التعليل للوصف الثابت الذي له علة حقيقية ـــ كما ذهب بهاء الدين والعصام رحمهما الله ـــ لأن علة نـــزول المطر قد نُصَّ عليها فى كثير من الآيات القرآنية ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ومَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ ﴾[2]، وقوله تعالى : ﴿ وهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعاً تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وأَنفُسُهُمْ ﴾ [5] .... إلى غير ذلك من الآيات البينات التى تنص على أن لإنـــزال المطر علةً أرادها الله تعالى ، وهى الحفاظ على بقاء حياة الأرض وما عليها من كائن حى .

الوقفة الثالثة عشرة :

ونقفها معه في استشهاده بالبيت الفارسى المترجم :

لو لم تُكُنْ نِيَّةُ الجَوْزَاءِ خِدْمَتُهَ لَمَا رَأَيْتَ عليها عِقْدَ مُنْتَطِقِ [6]

للقسم الرابع من أقسام حسن التعليل ، والذى يكون التعليل فيه لوصف غير ثابت ، وغير ممكن ، فيراد إثباته بعلة غير حقيقية باعتبار لطيف ، يقول: " وأما الرابع فكمعنى بيت فارسيي تَرْجَمَتُهُ : لو لم تُكُنْ نِيَّةُ الجَوْزَاءِ خِدْمَتُهَ لَمَا رَأَيْتَ عليها عِقْدَ مُنْتَطِقِ فإن نية الجوزاء خدمته ممتنعة " [7] .

وحتى نفهم معنى البيت ورأى الخطيب فيه نشير إلى أن الجوزاء : برج من البروج الفلكية حوله مجموعة نجوم تسمى بـــ " نطاق الجوزاء " ، والنطاق، والمنطقة : ما يُشد به الوسط ، وقد يكون مرصعًا بالجواهر حتى يكون كالعقد الخالص من الدر ، فجعل هذه النجوم حول ذلك البرج

---

١ ـــ راجع : الأطول ٢ / ٢١١ .

٢ ـــ سورة البقرة : الآية ١٦٤ .

٣ ـــ سورة الأنعام : الآية ٩٩ .

٤ ـــ سورة الأعراف : ٥٧ .

٥ ـــ سورة السجدة : الآية ٢٧ .

٦ ـــ راجع البيت في : أسرار البلاغة ص ٢٧٧ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٦٧ .

٧ ـــ راجع : الإيضاح ٦ / ٧١ ، والتلخيص ص ٣٧٨ .

كالنطاق المرصع بالجواهر يشده إنسان على وسطه تزيُّناً أو تهيُّؤاً للخدمة ، وعلى هذا فحاصل معنى البيت : أن الجوزاء – مع ارتفاعها – لها عزم ونية على خدمة ذلك الممدوح، ولذلك انتطقت، أى: شدت النطاق على وسطها [1] .

فالوصف الذى يريد الشاعر إثباته – حسب فهم الخطيب للبيت – هو : نية الجوزاء خدمة ذلك الممدوح ، وهذا غير ثابت وغير ممكن ، إلا أن الشاعر أراد إثبات إمكانه ، فعلل له بوجود النطاق – أي : النجوم التى تشبه النطاق – على وسطها .

وقد رُدَّ فهم الخطيب هذا ، وأُثبت عكسه ، وهو أن الوصف هنا هو : وجود النطاق – أى : النجوم التى تشبه النطاق – حول الجوزاء ، وهو وصف ثابت تراه عيون من يعرفون الجوزاء، ولكنه ليس له علة حقيقية ، فأراد الشاعر أن يثبت له علة باعتبار لطيف ، فجعل علته نية الجوزاء خدمة الممدوح ؛ ولذلك يجب عَدُّ البيت ضمن شواهد القسم الأول لحسن التعليل ، وهو القسم الذى يكون فيه التعليل لوصف ثابت ليس له علة حقيقية ، فيراد إثبات علة له باعتبار لطيف ، وإلى هذا ذهب شيخ البلاغيين عبد القاهر – رحمه الله – ولفيف من البلاغيين المتأخرين ، يقول الشيخ : " ونوع آخر – يعنى من التعليل – وهو أن يُدَّعى فى الصفة الثابتة للشىء أنه إنما كان لعلة يضعها الشاعر ويختلقها ، إما لأمرٍ يرجع إلى تعظيم الممدوح ، أو تعظيم أمر من الأمور ، فمن الغريب فى ذلك معنى بيت فارسى ترجمته : لو لم تُكُنْ نِيَّةُ الجَوْزَاءِ خِدْمَتُهَ .." [2]، فهو يجعل التعليل فى البيت من القسم الأول . ويقول الدسوقى رحمه الله فى حاشيته على مختصر السعد موضحًا سبب الخلاف بين الخطيب وجمهور البلاغيين فى هذا البيت:" قوله: وفيه، أى: فيما قاله فى الإيضاح "بحث"، وحاصله: أن أصل "لو" أن يكون جوابها معلولاً لمضمون شرطها، فإذا قلت: لو جئتنى أكرمتك، كان التركيب مفيدًا أن العلة فى عدم الإكرام عدم المجئ، وإذا قلت: لو لم تأتنى لم أكرمك، كان التركيب مفيدًا أن العلة فى وجود الإكرام الإتيان، وظاهر كلام المصنف –يعنى الخطيب– أن المعلول مضمون الشرط، والعلة فيه مضمون الجزاء، وهذا خلاف المشهور المقرر فى "لو"، ولو أجرى البيت على المقرر فيها بأن جعل نية خدمة الممدوح علة لانتطاق الجوزاء، لكان ذلك البيت من الضرب الأول، وهو ما إذا كانت الصفة التى ادعى لها علة مناسبة ثابتة ولم تظهر لها علة فى العادة؛ وذلك لأن المعلول الذى هو انتطاق الجوزاء ثابت؛ لأن المراد به إحاطة النجوم بها كإحاطة النطاق بالإنسان، وإذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق فهى محسوسة ثابتة ، ونية الخدمة التى هى علتها غير مطابقة"[3].

---

١ ـــ راجع : شروح التلخيص ٤ / ٣٨٠ .

٢ ـــ راجع : أسرار البلاغة ص ٢٧٧، وشروح التلخيص ٤/ ٣٨٠، والمطول ص ٤٣٨ .

٣ ـــ راجع : حاشية الدسوقى " ضمن الشروح " ٤ / ٣٨٠ .

فمرد هذا الخلاف هو سهو الخطيب فى جعل العلة معلولاً، والمعلولِ علةً مع "لو" ، حيث جعل الجواب علة للشرط ، والشرط معلولاً للجواب ، أى جعل الانتطاق علة لنية خدمة الجوزاء الممدوح ، ونية خدمة الممدوح معلولاً للانتطاق ، ولو عكس فجعل الانتطاق معلولاً لنية خدمة الممدوح ، ونية حدمة الممدوح علة للانتطاق ، لأدخل البيت فى القسم الأول ، وكان كلامه حينئذ مناسباً لما يقتضيه تركيب البيت ، ويبدو لى أن الخطيب لم يلتفت فى رأيه هذا إلى بناء الأسلوب على الشرط بـــ " لو " ، ولم يلتفت إلى أى من الشرط والجواب علة وأيهما معلول للآخر ، وإنما نظر إلى أن الشاعر أثبت للجوزاء نية خدمة الممدوح ، وهذا الوصف غير ثابت بالنسبة للواقع ، ولكن الشاعر أثبته لشدها النطاق على وسطها ، وهذا مجافٍ لما عليه الجمهور.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد المبعوث بخاتم الرسالات، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه ، وسار على نهجه ، إلى يوم الدين .

وبعـــد ،،،

فقد وقفنا فيما مضى مع الخطيب القزويني – رحمه الله – في بعض شواهد الإيضاح في علمي البيان والبديع ، وتبين لنا أنه لم يكن – رحمه الله – موفقاً في التمثيل بالشواهد التي وقفنا عندها للقاعدة التي يتحدث فيها ، وقد انتهت الدراسة إلى ما يلي : ..

أولاً : كانت أخطاء الخطيب في كثير من هذه الشواهد ذاتية لم يتأثر فيها بغيره ، وذلك في الشواهد التي لم ينقلها عن سابقيه .

ثانياً : كان لنقل الخطيب عن السكاكي في المواضع التي لم يناقشه فيها سبب في وقوعه في خطأ الاستشهاد ببعض هذه الشواهد ، كما كان لمناقشة السكاكي ومخالفته أيضاً دور في وقوعه في بعض هذه الأخطاء .

ثالثاً : كان لعدم التأني والتدقيق في بعض الشواهد و النصوص التي نقلها الخطيب عن سابقيه – غير السكاكي – كالإمام عبد القاهر ، والفخر الرازي ، دور في وقوعه في بعض هذه الأخطاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين

فهرس المصادر والمراجع

*- أساليب البيان والصورة القرآنية د / محمد شادي ، نشر : دار والي بالمنصورة ، ط/ أولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

*- استدراكات السعد على الخطيب في المطول د / أحمد هنداوي هلال ، نشر : مكتبة وهبة بالقاهرة ، ط/ أولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

*- أسرار البلاغة للشيخ / عبد القاهر ، تحقيق الشيخ / شاكر ، ط : دار المدني بجدة ، ط : أولى ١٤١٢ هـ -١٩٩١م .

*- الأطول للعصام ، تقديم د / هاشم محمد هاشم ، نشر : المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ط : أولى ٢٠٠٨م .

* - الأعلام للزركلي ، ط : دار العلم ببيروت .

*- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق د / سمير جابر ، ط : دار الفكر ببيروت ، ط : ثانية.

*- الإيضاح للخطيب القزويني ، تحقيق د / محمد عبد المنعم خفاجي ، ط / دار الجيل ، بيروت ، ط / ثالثة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

*- البديع لابن المعتز ، تعليق / إغناطيوس كراتشقو فسكي ، نشر : دار الميسرة ببيروت ، ط : ثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

*- البديع من المعاني والألفاظ د / عبد العظيم المطعني ، نشر : مكتبة وهبة بالقاهرة ، ط : أولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

*- بغية الإيضاح للشيخ / عبد المتعال الصعيدي ، نشر : مكتبة الآداب بالقاهرة .

*- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر : المكتبة العصرية ببيروت .

*- البلاغة الواضحة أ/ على الجارم، ومصطفى أمين ، ط : دار المعارف بمصر .

*- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، ط : دار الكتب العلمية ببيروت .

*- التبيان في البيان للطيبي ، تحقيق د / عبد الستار زموط ، ط : دار الجيل ببيروت ، ط: أولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م .

*- تجريد البناني على مختصر السعد ، ط : بولاق ١٣١١ هـ .

*- تحرير التحبير لابن أبي الأصبع ، تحقيق د / حفني محمد شرف ١٩٦٣.

*- تذكرة الحفاظ للذهبي، ت/ زكريا عميرات، ط: دار الكتب ببيروت، ط / أولى ١٤١٩ هـ .

*- التصوير البياني د / محمحد محمد أبو موسى ، نشر : مكتبة وهبة بالقاهرة ، ط: رابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

*- التلخيص للخطيب ، ضبط وشرح / عبد الرحمن البرقوقي ، ط : دار الفكر العربي .
*- جواهر البلاغة للشيخ / أحمد الهاشمي ، ط : دار إحياء التراث العربي ببيروت ، ط: سادسة.
*- حاشية الدسوقي " ضمن الشروح " ، نشر : دار الإرشاد الإسلامى ، بيروت .
*- حاشية الفنري على المطول ، مطبعة شركة الصحافة العثمانية باستانبول ١٣٠٩ هـ .
*- خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي ، تحقيق / عصام شعيتو ، نشر : دار مكتبة الهلال ببيروت ، ط : أولى ١٩٨٧ م .
*- الخصائص لابن جني، تحقيق/ محمد على النجار ، ط : عالم الكتب بيروت .
* - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، طبعة : الهند ١٣٥٠ هـ.
*- دلائل الإعجاز للشيخ / عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الشيخ / شاكر ، ط : المدني بجدة ط / ثالثة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
*- ديوان البحتري، تحقيق/ حسين كامل الصيرفي ، ط : دار المعارف بالقاهرة ، ط / ثانية .
*- ديوان بشار، تعليق الشيخ / الطاهر بن عاشور ، نشر : المكتبة التونسية ١٩٧٦ م .
*- ديوان أبي تمام ، تحقيق د / محمد عبده عزام ، ط : دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .
*- ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ، ط : دار المعارف ، ط / ثالثة .
*- ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح المرزوقى ، تحقيق / أحمد محمد أمين ، عبد السلام هارون ط: دار الجيل ببيروت ، ط / أولى ١٤١١ هـ ١٩٩١ م .
*- ديوان دعبل الخزاعي ، تحقيق / عبد الصاحب عمْران الدخيلي ، ط : دار الكتاب اللبناني ببيروت ، ط / ثالثة ١٩٨٩ م .
*- ديوان ابن الرومي تحقيق د / حسين نصار ، ط : دار الكتب ١٩٧٩ م .
*- ديوان امرئ القيس، تحقيق د/ محمد حمود، ط: دار الفكر اللبناني ، بيروت، ط: أولى ١٩٩٥م.
*- ديوان المتنبي بشرح البرقوقي ، تحقيق د / عمر الطبَّاع ، نشر : دار الأرقم بالقاهرة .
*- ديوان ابن المعتز تحقيق د / محمد بديع شريف ، ط : دار المعارف .
*- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ، ط : دار الكتب العلمية ببيروت ،١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢.
*- السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي ، تحقيق /مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند ، ط / أولى ١٣٤٤ هـ .
*- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، نشر : المكتب التجاري للطباعة والنشر ببيروت .
*- شرح نهج البلاغة لعبد الحميد بن عز الدين، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط / دار إحياء الكتاب العربى .

*- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاشكبري زادة ، ط : دار الكتاب العربي ببيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
*- صبح الأعشى للقلقشندي ، تحقيق د / يوسف علي الطويل ، ط : دار الفكر بدمشق ط: أولى ١٩٨٧ .
*- طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأندروي ، تحقيق / سليمان بن صالح الخزي ، نشر : مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ، ط / أولى ١٩٩٧ م .
*- عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي " ضمن شروح التلخيص .
*- فن البديع د/ عبد القادر حسين ، نشر: دار الشروق بالقاهرة، ط: أولى١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ .
*- الكامل للمبرد ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر : دار الفكر العربي بالقاهرة ، ط: ثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
*- الكشاف للزمخشري ، تعليق / يوسف الحمادي ، نشر : مكتبة مصر .
*- الكشكول لبهاء الدين محمد العاملي ، تحقيق / محمد عبد الكريم النمري ، ط : دار الكتب العلمية ببيروت ط/ أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
*- كتر العمال للبرهان فوري ، تحقيق / بكر حياني ، و صفوت السقا ، نشر : مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط / خامسة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
*- لسان العرب لابن منظور .
*- المختصر لسعد الدين ، ط : دار الفكر ، ١٤١١ هـ .
* - المستقصي في أمثال العرب للزمخشري ، ط : دار الكتب ، ط: ثانية ١٩٨٧م .
*- المطول لسعد الدين التفتازاني ، نشر : المكتبة الأزهرية للتراث .
* - معاهد التنصيص للعباسي ، تحقيق د / محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : دار الكتب ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .
* - مفتاح تلخيص المفتاح للخلخالى ، تحقيق د / هاشم محمد هاشم ، نشر : المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ط: أولى ٢٠٠٧ م .
* - مفتاح العلوم للسكاكي ، تحقيق / حمدي محمدي قابيل ، نشر : المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
*- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، تحقيق د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر : مكتبة الرشد بالسعودية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
* - مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي " ضمن الشروح " .
*- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ، ط : دار الكتب المصرية .
*- نصرة الثائر على المثل السائر للصفدي ، نشر : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م .

* – نظرات في علم البديع للدكتور / عبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ، ط: أولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .
*– نفح الطيب للمقري ، ط / دار صادر ، بيروت ١٩٦٨ م .
*– نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ، تحقيق د / مفيد قميحة ، وآخرين ، ط : دار الكتب العلمية ببيروت، ط: أولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م .
*– نهاية الإيجاز للرازي، تحقيق د/ نصر حاجي، ط/ دار صادر ببيروت،١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م .